Gmail **Saifuddin Dhuhri <saifuddindhuhri@gmail.com>**

Permohonan Review Paper

1 message

aljamiah uin <editor@aljamiah.org> 16 January 2023 at 10:22
To: Saifuddin Dhuhri <saifuddindhuhri@gmail.com>

Dear Reviewer

Alhamdulillah penerbitan tahun 2022 telah berjalan dengan lancar, untuk menunjang terbitan selanjutnya. kami memohon reviewer untuk memberikan masukan dan koreksiannya. Demikian 2 Paper untuk direview dan di komentari.

Admin
Al-Jami'ah
Journal of Islamic Studies
Yogyakarta Indonesia

2 attachments

2951-6065-2-SM(Arabic).docx
1445K

2911-5963-1-SM(Arabic).rtf
1234K

As-Siyasah al-Islamiyyah fi asy-syarq al-ausath ba'da tsaurah ar-rabi' al-'arabi

M. Hamdan Basyar; Dhurorudin Mashad; Nostalgiawan Wahyudhi; M. Fakhry Ghafur
Political Reaserch Centre, National Research and Innovation Agency (BRIN), Jakarta

Abstract : *After the Arab Spring, a several of countries in the Middle East undergoing to the transformations in various aspects, especially in social and political aspect. This paper focussed on religious and political issues in various countries of the Middle East, starting from 2013 to 2018 by fifteen case countries (Tunisia, Algeria, Egypt, Libya, Morocco, Sudan, Somalia, Lebanon, Syria, Yemen, and the Kingdom of Saudi Arabia, Qatar, Bahrain, United Arab Emirates and Kuwait). Some of countries were not affected or "excluded" from the Arab Spring revolution and as well countries that were slightly affected, and there also countries have great influence through to the regime change from dictatorship to democracy, In this case have a major impact on the position of authoritarian regimes –both stable authoritarian regimes and unstable authoritarian regimes-. This paper also shows that several countries in the Middle East, especially countries that are members of the Gulf Cooperation Council (GCC) are able to rise from the reality of democracy and regime change. The political and social phenomena show the new of opposition power is a manifestation of the political and social dynamics in the Middle East.*

[Pasca Arab Spring sejumlah negara di Timur Tengah mengalami transformasi dalam berbagai aspek kehidupan baik dari segi sosial maupun politik. Tulisan ini fokus pada persoalan agama dan politik di berbagai wilayah Timur Tengah yang dimulai sejak tahun 2013 sampai dengan 2018 meliputi lima belas negara kasus (Tunisia, Aljazair, Mesir, Libya, Maroko, Sudan, Somalia, Lebanon, Suriah, Yaman, dan Kerajaan Arab Saudi, Qatar, Bahrain, Uni Emirat Arab, dan Kuwait). Diantara negara kasus tersebut terdapat sejumlah negara yang tidak terpengaruh sama sekali atau "dikecualikan" dari revolusi Musim Semi Arab dan juga negara-negara yang sedikit terpengaruh, ada pula negara yang memiliki pengaruh besar melalui perubahan rezim dari kediktatoran ke arah demokrasi, dimana dari kasus ini berdampak besar terhadap posisi rezim otoriter –baik rezim otoriter yang stabil maupun rezim otoriter yang tidak stabil-. Sejalan dengan itu, tulisan ini menunjukkan bahwa beberapa negara di Timur Tengah, terutama negara-negara yang tergabung dalam the Gulf Cooperation Council (GCC) mampu bangkit dari realitas arus demokrasi dan pergantian rezim. Selain itu, pergolakan politik dan sosial yang ditandai dengan munculnya kekuatan oposisi baru merupakan manifestasi dari dinamika politik dan sosial di Timur Tengah].

Keywoord : *Middle East, Arab Spring, Dictatorship, Islamic Movement, Democracy*

ملخص : لقد تحولت مناطق الشرق الأوسط بعد الربيع العربي في شتى مجالات حياة النظام الاجتماعي والسياسي بطرق ووسائل مختلفة. يركز هذا البحث حول القضايا الدينية والسياسية في

مناطق مختلفة من الشرق الأوسط يتراوح بين عام 2013-2018 على نحو من على نحو خمس عشرة دولة (تونس، والجزائر، ومصر، وليبيا، والمغرب، والسودان، والصومال، ولبنان، وسوريا، واليمن، والمملكة العربية السعودية، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، والكويت)، وهناك العديد من الدول التي لا تتأثر أو "مستبعدة" من ثورة الربيع العربي والدول التي تتأثر قليلاً، وهناك من الدول لها تأثير كبير وذلك بتغير الأنظمة من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، وأيضا من الدول لها تأثير كبير مع أنظمة الاستبدادية المستقرة (وذلك بتغير الأنظمة إلى الاستبدادية المستقرة) أو الأنظمة الاستبدادية غير المستقرة. وعلى هذا تبينت نتائج البحث أن بعض الدول في الشرق الأوسط وخاصة الدول المشاركة في مجلس التعاون الخليجي قادرة على النهوض من التيارات الديمقراطية المتعددة وتغير الأنظمة، بالرغم من أن الاضطرابات السياسية والاجتماعية وظهور القوات المعارضة تعد مظهرا من مظاهر ديناميكيات السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية : الشرق الأوسط، والربيع العربي، والدكتاتورية، والحركة الإسلامية ، الديمقراطية.

Comment [SD1]:

السياسة الإسلامية في الشرق الأوسط بعد ثورة الربيع العربي

محمد حمدان بشر، دورر الدين مشهد، نوستلغياون وحيودي، محمد فخري غفور

1. المقدمة

يعد هذا البحث من النتائج المستخلصة حول الأبحاث الدينية والسياسية ابتداء من عام 2013 إلى عام 2017 تحت رعاية مجموعة الباحثين من مركز البحوث السياسية، التابع للمعهد الإندونيسي للعلوم (LIPI) في محاولة بيان الأوجه المختلفة عن السياسة الإسلامية ما بعد ثورة الربيع العربي بطريقة التحليل الاجتماعي والسياسي والديني لخمس عشرة دولة في الشرق الأوسط، بحيث يتجه هذا البحث إلى الحصول على الدروس المستفادة في مجال إندونيسيا.

ومن الواقع أن ما حدث بعد ثورة الربيع العربي يهدف إلى أن يتحقق إيجاد التغير الديمقراطي في مناطق الشرق الأوسط على نطاق عام. إلا أن هذه الثورة لم تحظ بالتغيرات الديمقراطية سوى بعض البلدان القليلة. وعلى هذا, فقد طبقت الديمقراطية في بعض الدول في

الشرق الأوسط بشكل محدود في متعددة الأقطاب.[1] وفي هذا الصعيد المتصل، فقد أخذ دور العسكري يسيطر على الدولة، على غرار النظام السياسي يسيطر عليه حفنة من النخب، الأمر الذي جعل ذلك لم يوطد تنفيذ الديمقراطية بالكامل نتيجة لثقافة سياسية بعيدة عن الديمقراطي الحقيقي. بالإضافة إلى عدم تطبيق الديمقراطية غير الكامل ، ويؤكد أن ما حدث بعد ثورة الربيع العربي يعتبر ملامح ديناميكية سياسية جديدة ما يسمى بنهضة السياسة الإسلامية. وعلى الرغم من انهيار بعض الأنظمة الاستبدادية القوية، فقد ظهرت مكانة مرموقة لدور السياسة الإسلامية لإنقاذ الديمقراطية وتنفيذها، إلا أن بعض الدول لم تنجح في تنفيذهـــا. ومما يشاهد على ذلك فـــى الواقع أن بعض التغيرات الديمقراطية قد حدثت فـــي بعض الدول في الشرق الأوسط مـــا يسمى بـــ"عملية التقلب الرجعية" (backward bending prosses) وهي نتيجة تغير ملابسات الظروف نحو نظـــــــام الأنظمة الاستبداديـــــة الجـــديدة.[2]

ولتعميق هذا التحليل، قد استخدم الباحثون نظرية تصنيف السياسة الإسلامية بعد الاعداد عن نظرية مارتن بيك وسيمون هوسر، وذلك للبحث عن السياسة الإسلامية في الشرق الأوسط، وخاصة ما بعد ثورة الربيع العربي، وتتجلى ذلك في تصنيفات عدة للدول المتأثرة للتغيرات الديمقراطية حيث تكونت على عدة التصنيفات للدول المتأثرة. **أولاً**، عدم التأثير على تطبيق السياسة الإسلامية على الاطلاق بعد ظهور عن ظاهرة ثورة الربيع العربي في بعض الدول، وهي من ضمن الذي لا يمت بالصلة عن آثار ثورة الربيع العربي أو في ضمن الاستبعاد عن آثار الربيع العربي. وتكونت هذه الدول نحو مثل الجزائر والمغرب والصومال والسودان ولبنان. **ثانيًا**، قليل التأثير على ظاهرة السياسة الإسلامية، وكان التأثير في تطبيق السياسة الإسلامية قليلا ، مثل المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين. حيث إن هذه الدول تلتزم الأغلبية بالنظام الملكي وتلتزم الأغلبية بالنظام الملكية وهي بعض الدول تحت عضوية مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من كثرة المظاهرات والاحتجاجات التي حدثت في أوائل عام 2011، قد تمكنت هذه الدول في حفظ حكومتها وكرامتها، مع أن هنالك وجود الصراعات الطائفية نسبيا مع جانب من الصراعات الطائفية نسبيًا. **ثالثًا**، كانت السياسة الإسلامية تطبق في بعض الدول المتأثرة للتغيرات الديمقراطية إلى حد كبير جراء سقوط النظام. حيث أشارت *بيك وهوسر* إلى أنها "أنظمة انتقالية مستقرة وغير مستقرة" وهي من ضمن بعض الدول التي قد مرت على فترة انتقالية على حد سواء بشكل كبير مثل تونس ومصر وليبيا. **رابعًا**، الدول التي تتأثر كثيرا بالسياسة الإسلامية بأكبر التأثير مثل سوريا واليمن، بالرغم من أن

[1] Robert Dahl, *Demokrasi dan Para Pengkritiknya*, (Jakarta : Yayasan Obor Indonesia, 1992).
[2] Dhuroruddin Mashad, Agama dan Demokrasi : Munculnya Kekuatan Politik Islam di Tunisia, Mesir dan Libya, (Bandung : Pustaka Jaya, 2016).

في هذه الدول مازالت الأنظمة الاستبدادية تسيطر على الدولة، وإلى جانب مع وجود الصراعات المستمرة أو ما يسمى بـ"الأنظمة الاستبدادية غير المستقرة" .[3]

ويجيب هذا البحث الإشكاليات والتساؤلات في إطار ما يلي: من المشاكل متعددة الأطراف، فيما يلي: أولاً، كيف كان أثر السياسة الإسلامية ودورها في نمو الديمقراطية في الشرق الأوسط ما بعد ثورة الربيع العربي؟ ثانيا، لماذا تحققت السياسة الإسلامية في مختلف الدول في الشرق الأوسط بوجوه ووسائل مختلفة ؟ ثالثا، كيف كانت ديناميكيات السياسة الإسلامية نحو إثر تطورات الديمقراطية في الشرق الأوسط في ظل هيئة سياسية متغيرة؟

الإطار النظري

إن للسياسة الإسلامية تعريفات متنوعة ومتعددة وذلك تستمد من الداعية لها وترجع ذلك أيضا إلى أشكال ومذاهب واتجاهات الحركات الاجتماعية والسياسية المختلفة، تشكل أساسا للحركات الاجتماعية والسياسيـــــة المختلفة. وقد أشار غراهـــام فولر (Graham Fuller) إلى أن السياسة الإسلامية ليست مجردة من العوامل الأيديولوجية فحسب، بل تكونت ذلك من عدة عوامل من العوامل المختلفة مثل العوامل الدينية والثقافية والسياسية (religious-cultural-political factors) بحيث إن لهذه العوامل ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضايا السياسية المختلفة (الاقتراب على السلطة) وهي تشجع المجتمع الإسلامي للممارسة على نشاط سياسي تجاهها. وكان الإسلام هو الدين الشامل المتكامل لا يتجزأ عن ثمرة الإيمان وهي يحل المشاكل المتراكمة لشتى الجوانب الاجتماعية على نطاق واسع ومشاكل المجتمع المعاصر على نطاق خاص. تتكون من العقيدة الوحيدة (ظاهرة الإيمان) حيث يشكل الحل في جميع الجوانب الاجتماعية وخاصة للمجتمع، وهو أيضا كالحل لمشاكل المجتمع الحديث. ومما يؤكد على هذا، قول دينوكس (Denoeux) حيث إن السياسة الإسلامية هي نتيجة لعملية "الاستفادة" من الأيديولوجية والقيم والمذاهب والاتجاهات والمنافع داخل منظمات الحركات الإسلامية المختلفة وذلك للحصول على تحقيق الأهداف السياسية استجابة للتحديات المتراكمة ومواجهة المشاكل الاجتماعية في المجتمع الإسلامي المعاصر. بالإضافة إلى ذلك، فإن هنالك جوانب اقتصادية لها تأثير قوي لظواهر تطورات السياسة الإسلامية، كما أنها تعتبر أسباب ظهور الأزمات الاقتصادية كعدم المساواة

[3] Martin Beck and Simone Huser, "Political Change in the Middle East :
An Attempt to Analyze the "*Arab Spring*",
German Institute of Global and Area Studies Working Paper, No.203, August 2012.

الاقتصادية والبطالة، وهذه الأخيرة تعد عاملا من العوامل الرئيسة في التشجيع على النمو الاجتماعي. كما أشار إلى ذلك دراسة تيسلر أن العوامل الاقتصادية من الدوافع الرئيسية لتطورات السياسة الإسلامية، كما أنها أيضا تعد دافعا من دوافع التشجيع السياسي. وأشارت دراسة تيسلر (Tessler) أن العوامل الاقتصادية هي من الدوافع الرئيسية لتطورات ظاهرة الإسلام السياسي وهي أيضا من العوامل لتعبئة االتشجيع السياسي.[4]

وعلى هذا، فتوضيح لتلك العوامل السالفة الذكر ترتبط بعمق تحليل *إيمانويل كاراجيانيس (Immanuel Karagiannis)* ارتباطا وطيدا، حيث يتضح ذلك أنه يقارن ثلاث نظريات اجتماعية في سياق السياسة الإسلامية. والتطلع بعين الاعتبار والوقوف الجاد على تلك العوامل التي قد سبقت الإشارة إليها وهي الحالة المتدينة والحالة الإيدولوجية والحالة الثقافية والحالة الاقتصادية والحالة السياسة مهم للغاية، وذلك لخلق الاستقرار وتوازن النظام السياسي وفقا لنظرية الهيكل الوظيفي، وهو أمر مطلب حتمي حيث لا يتم استقرار المجتمع إلا به. وفي هذا الصدد، فلمؤسسات التنظيمية الوظيفية دور أساسي في اتخاذ جميع المصالح العامة لصنع القرارات الاستراتيجية في تحقيق استقرار النظام السياسي الأمثل. وعلى هذا المنوال، ذهبت نظرية التنظيمية الوظيفية (structural functional theory) إلى أن وقوع عدم استقرار النظام السياسي يرجع ذلك إذا كانت مسؤولية المؤسسات لا تعمل بشكل فعال، الأمر الذي يؤدي إلى الاضطراب والتوتر واليأس الاجتماعي والفوضى السياسية مما أدت إلى تطور الحركات الاجتماعية بشكل واسع.[5]

وأما عن الجوانب السلبية لهذه النظرية تتمثل أنها لا تنظر بعين الاعتبار الدور الريادي الذي لعبه التطوع الاجتماعي الخيري دورا مهما في تطور الحركات الاجتماعية، وبالتالي فنظرية تنمية الموارد الإنسانية (resource mobilization theory) أصبحت ضرورية حتمية في الواقع المعاش. وهذه النظرية ترى أن الاضطراب والتوتر واليأس الاجتماعي والفوضى الاجتماعي هو مجرد حركة متفرقة وجزئية على حد تحليل نظرية التنظيمية الوظيفية (structural functional theory) ، ولا يمكن تحليل تلك الدوافع الأساسية نوع من حيوية الحركات الاجتماعية. وذلك لأن هذه النظرية تؤكد على أن الحركات الاجتماعية هي حركة حيوية ديناميكية، وعقلانية، والمبادرة بالعمل الجماعي

[4]Tessler, *Islam, Democracy, and the State in Nort Africa*, (Bloomington : Indiana University Press, 1997)
[5]Karagiannis, "Political Islam and Social Movement Theory : The Case of Hizbut Tahrir in Kyrgyzstan", Religion, State and Society, Vol.33, No. 2, june 2005, pp. 137-149

المنظم. ولا تكون الحركات الاجتماعية قوية ذات تأثير وطيد لدى أوساط المحافل العامة إلا بتفعيل الموارد الإنسانية الموجودة. ولذلك ركزت هذه النظرية على تحليل تعبئة الموارد الإنسانية (resource mobilization human analysis) التي هي جزء من الحركات الاجتماعية أمثال النظام التوظيفي، والتفعيل والتشخيص الفردي، ونظام الكوادر، وتجديد الأجيال، والتواصل التنظيمي، والنظام المالي وما إلى ذلك، وهو في الوقت نفسه كان لهذه النظرية أثرا بالغا في تطور الحركات الاجتماعية .[6]

وإن نظرية الانتهازي السياسي (political opportunity theory) في الواقع تتشابه مع نظرية التنظيمية الوظيفية حيث إنها تؤكد على أن العوامل البيئية تعتبر تحفيزا لنمو الحركات الاجتماعية وتطورها، إلا أن نظرية الانتهازي السياسي في الوقت نفسه تؤكد على اللجوء إلى جوانب ظاهرة تغيرات البيئة السياسية (نتيجة تأثير العوامل الداخلية والدولية) وذلك لنمو الحركات الاجتماعية والسياسية. وترى هذه النظرية أن من شروط نمو الحركات الاجتماعية إذا كان لديها إمكانيات السياسة النزيهة المفتوحة. وعندما فشلت مسؤولية المؤسسات الرسمية في استجابة التغير الاجتماعي مثل حدث فراغ السلطة التنفيذية والتشريعية والأزمات الاقتصادية والاحتكاكات والانشقاقات داخل الحكومة وضعف إقامة القوانين وتنفيذها وما إلى ذلك، في الوقت نفسه ستخلق السياسة الانفتاحية لفتح الفرص أكثر انفتاحا لنمو الحركات الاجتماعية والسياسية في عملية التغير الاجتماعي (social change) . كما أن لهذه السياسة أيضًا تتأثر تأثرا بالغا من الهيمنة الدولية التي لها أثر كبير لصنع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد.

2. السياسة الإسلامية في الجزائر والمغرب والصومال والسودان ولبنان: عدم التأثير عن ظاهرة ثورة الربيع العربي

إن نهضة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط المعاصر ليس ظاهرة مفاجئة. وإنه حركة واقعية ظهرت منذ زمن بعيد التي تميزت بتنفيذ التعاليم الإسلامية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (Tibi 1998) . حيث شهدنا أن الغرض من هذه الحركات هي بناء المجتمع الإسلامي الكامل في مختلف أنحاء الحياة .

[6] Ibid, pp. 137-150.

ففي الجزائر، تظهر الإسلام السياسي في اليدان السياسي الأول والأسبق من الدول الأخرى. وقد تعززت وانتشرت الوعي الديني لدى المجتمع الجزائري منذ عام 1967، حيث أذنت الحكومة على الشعب الجزائري بارتداء الحجاب كملابس الرسمية للمجتمع، الذي كان يقتصر منذ البداية على جميع الطالبات في كلية الآداب والدراسات الإسلامية في عاصمة الجزائر، ولم يزل يتوسع حينئذ في مختلف الجوانب. هذا الاتجاه هو من نوع التقلب الاجتماعي في عهد نهاية الاستعمارية، عندما حاول الفرنسيون "تحرير" النسوة المحليات من ارتداء الحجاب. ويتبع الأمر نفسه من بين الرجال الذين يذهبون إلى المساجد ويطلبون الإذن لأداء الصلاة الجمعة.[7]

حتى بداية الثمانيات، حاولت الحكومة الجزائرية على احتكار التفاسير الإسلامية من خلال رفع التفاسير الحكومة الإسلامية الأرجح. وتعقد الحكومة بقيام الندوات السنوية حول الفكر الإسلامي (منذ عام 1969) لإنتاج التفسير الرسمي للإسلام من أجل دعم سياسات النظام الحكومي. وتمت هذه الاستريتيجية من خلال شبكة رسمية من الوزارات الدينية ومنظمات المساجد وكبار العلماء والكتاب والمفكرين المنتمين إلى سياسة النظام. وفي عام 1980، وضعت الحكومة نظام التسجيل لجميع المساجد، حتى تتمكن من مراقبة توجهها الديني. كذلك أنشأت الحكومة المعهد الإسلامي كمركز لتدريب الأئمة والعلماء، ولا يمكن لأح من علماء الأمة إلقاء المحاضرات أو أداء صلاة الجماعة في المساجد دون الحصول على هذه شهادة دبلوم من قبل هذا المعهد. ولأخذ تشجيع النظام من قبل الشعب، أخذت الحكومة من الصور والألوان الإسلامية كالرموز الرسمية بين المجتمع، مثل تطبيق يوم الجمعة كالعطلة والعيد لدى المجتمع الجزائري، وتبديل المسؤولين في الحكومة المسمى بـ"غير الإسلاميين" على عهد الرئيس بنجدد ، وتم بناء العديد من المدارس القرآن (تحت رعاية وزارة التربية والتعليم). ومن أجل بناء صورة الإسلام وفقًا للنظام، حيث تصف الحكومة جميع معارض السياسي على أنهم حركة إسلامية المهتمون بالممارسات التقليدية أو الخرافات أو الكفر الجديد لهدم الإجماع الوطني.[8]

وهذه من الوضع السياسي أقامها النظام بعيدة في هدم الحركة الإسلامية المتطرفة. وتزايد الطبقة الوسطى بين المجتمع الجزائري في انتقادها واحتكار تفسير الإسلام لصالح النظام. وإضافة إلى ذلك، تعتبر التصنيعات الوطنية بواسطة الرئيس بومدين (منذ السبعينيات) أكثر من التغريب وغير قادر في الوقت نفسه على تحقيق رفاه الشعب الجزائري. حيث تتراكم التضخم والبطالة إلى 33 في المائة من الرجال المتجين وأجبروهم على بحث الوظيفة في أوروبا. ونظر الإسلاميون أن سياسات

[7] Jean Claude Vatin, *Religious Resistance and State Power in Algeria, (London: Croom Helm, 1981).*
[8] Riza Sihbudi, *Menyandera Timur Tengah*, (Bandung : Mizan, 2007).

الحكومة باستخدام "الصور الإسلامية المتلاعبة" مما يؤدي إلى عدم التطور. وحتى في النهاية، قام نظام الشاذلي ما يسمى بالتجديد أو الإصلاح ، حيث قام بنظام التعدد الحزبية في العام 1989 بعد 30 عاماً من حزب النظام يعنى "جبهة التحرير الوطني" التي تعتبر الحزب الوحيد في الجزائر. وقامت أول الانتخابات لمتعددة الأحزاب في عام 1990 (على المستوى المحلي) و 26 كانون الأول/ديسمبر 1991 على المستوى الوطني. وفي ذلك الوقت فازت جبهة الإنقاذ الإسلامية /جبهة الإسلام للإنقاذ في الدورة الأولى من الانتخابات تحت قيادة الشيخ علي عباسي المدني وهو أول الحزب الإسلامي المعترف به في شمال افريقيا. وكانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الأصل كمنظمة اجتماعية لها الشبكات المتنوعة الجوانب من المساجد وبرامج الرعاية الاجتماعية. وحصلت الانتخابات المحلية للجبهة في العام 1990 على 50٪ من الأصوات، حتى في الانتخابات الوطنية في ديسمبر 1991 وفازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 300 مقعدا من 599 مقعداً. وفي الوقت نفسه، حصلت الجبهة السلطة الاشتراكية المعارضة العلمانية على 25 مقعداً فقط، و16 مقعداً لجبهة التحرير الوطني. ولم ينفصل انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ بسبب الهوية الدينية القوية التي لعبت دوراً مهماً في حركة الاستقلال. وخاصة لم يتمكن النظام العلماني لجبهة التحرير الوطني من تحسين الظروف الاقتصادية، مما جعل الجبهة الإسلامية للإنقاذ حزباً إسلامياً معروفا لدى الشعب الجزائري.

إن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في بعض الانتخابات الجزائرية هي كمظهر من حركة الإخوان المسلمين حيث نظرت الجماعات العلمانية (الهيئة العسكرية والمنظمات النسائية وجبهة التحرير الوطني) على أنه التهديد المتعلق بإعادة جوانب وصور الحياة الاجتماعية والثقافية الجزائرية . وقد أدت ذلك إلى إجراء الاستراتيجية قبل قيام الجولة الثانية من الانتخابات يومين، مثل استقالة الرئيس بنجدد، وإنقلاب العسكري للسلطة، وتشكيل مجلس الرئيسي ثم انتخاب الرئيس المؤقت محمد بوضياف. وبعبارة أخرى، قامت جماعة العلمانيون بانقلاب نتيجة الانتخابات (الحل البرلمانية) وحتى بعد توقيف الجبهة الإسلامية للإنقاذ في عام 1992، وتم اعتقال ناشطيها (أو قتلهم) في ذلك العام. ومنذ ذلك الحين شهدت الجزائر في الصراعات المستمرة. لذلك، عندما حدث الربيع العربي في المنطقة ، كان النظام العسكري العلماني في الجزائر المستمرة من هدم الحركات الإسلامية لحفز الديمقراطية التي تم هدمها منذ أوائل التسعينيات.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت الحركات الإسلامية شائعة في السياسة السودانية، حيث تشهد ديناميكية سياسة مختلف الجوانب كحركة معارضة في وقت آخر أصبحت كحركة المعايد للحكومة،

ولكنها تهدف غالبا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد.[9] هناك عدة العوامل تدل على تطور جماعة ألإخوان في السودان، أحدها أن السودان جعرافيا كالدولة لها الحدود المباشر مع مصر، وبالتالي فإن مواصلة الجماعة بين البلدين متعلقا بشكل أكثر. و في الواقع أن علاقة الخرطوم والقاهرة لا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد فحسب، بل أيضًا في مجال التعليم. ولا تزال جامعة الخرطوم على حد كبير مقرها في جامعة الأزهر سواء كان بالنسبة للأكاديمية أوالنشاطية. وقد مرت نشأة حركة الإخوان في السودان بأربع مراحل: (أ) تطور تأثير فكرة حركة الإخوان في بعض الجامعات السودانية وخاصة في الخرطوم منذ 1952 (ب) ظهور جبهة الدستور الإسلامي (1955-1958). (ج) وظهور الإخوان بشكل كبير في السياسة الوطنية مع انضمام حسن الترابي في الحركة عام 1960، الذي أنشأ جبهة الميثاق الإسلامي وشارك في الانتخابات عام 1965. (د) تحول جبهة الدستور الإسلامي إلى جبهة النصرة القومية في فترة1988-1989، التي أصبحت في نهاية المطاف من أكبر الحزب في البرلمان السودانية .[10]

وتعتبر ذلك التغير من بين جماعة الإسلاميين إلى أن الحركة السياسية الإسلامية لا تدعم من قبل الجماعات الإسلامية الأخرى مثل: أنصار السنة، وجماعة الجمهوريين، والجماعات الصوفية، وبالإضافة إلى الزعماء الطائفيين التقليديين، بسبب الاختلافات في المناهج، وحتى قامت الاختلافات في الممارسات الإسلامية مع الشيخ حسن الترابي. وجماعة ICF و NIF هي في الواقع كحركات معاصرة تركزت على المناطق الحضرية ذات طابع سياسي تكيفي مع التغير الاجتماعي مقارنة بالصوفية التقليدية (النظام الصوفي المرتبطة بالتقاليد). ونتيجة لذلك، يُنظر إلى أن ICF و NIF (مع حركتهم الإسلام السياسي) على أنه حركة من الطبقة المجتمع الوسطى لا قاعدة لها في المجتمع السوداني، حيث كـــــانت في الأغلب تطورات المــذاهب الصوفية.[11]

و من الممكن أن تتمكن الشيخ الترابي والحركة الإسلامية في المجتمع السوداني ووسط جماعة الصوفية يبدو متعثرًا في ثلاثة أمور. **أولاً،** الأساس الاقتصادية القوية تدعمها البنوك الإسلامية، وخاصة تلك التي تهاون في الشبكات البنوك في المملك العربية السعودية. **ثانيًا،** إن خلفية شخصية الأكاديمية وخبرته كوزير للتعليم سهلت عليه التعامل مع مثقفي وعضو الجامعي. **ثالثًا،** الشيخ الترابي من الشخصية أكثر إقترابا مع نظام العسكري في السودان من خلال التحالف ومساعدة برامج سياسة

[9] Carolyn Fluehr and Loban, ,*Islamic Law and Society in the Sudan , (New York : Routledge, 1987).*
[10]Gaffar M. Ahmed, *One Against All : The National Islamic Front (NIF) and Sudanese Sectarian and Secular Parties,*
(Bergen : CMI, 2008)
[11] John O.Voll, *Islamic, Nationalism, and Radicalism in Egypt and Sudan*, (New York : Praeger 1983).

الدولة. و كان في الواقع أن الترابى في نهاية المطاف تعامل كثيرا مع الرئيس عمر بصير وكان يتمتع أيضًا بالخلفية السياسية الإسلامية في السودان، على الرغم من اندلاع "الائتلاف" السياسية في نهاية المطاف. مع أن أن بصير ما زال يعلن نفسه عضوا رسميًا للحركة الإخوان، ولكن في الواقع بينهمـــا خلفية الصـــراع عبر على مر العصور في التـــــــاريخ السودان.[12]

وعهد الترابى – والرئيس بصير، أن فكرة الإخوان مسيطرة على السياسة في البلاد، ولكن بعد نزع التعاون بين الترابى و بصير كانت الفكرة أكثر توسطا، على الرغم من فكرة الإخوان مازالت قوية جدا، ولكن من ضمن منهج ما يسمى بمنهج التربية نقصت قوتها والقدرة على تقديم شخصية سياسية متعارفة هو أيضا صريحا للغاية. ومن هنا يمكن القول بأن رئاسة بصير بعد الترابي هو علاقة معارضة ضد الحركة ولا سيما في التعامل حول الصراع بين السودان وجنوب السودان حيث تجتاح قوة الغربية في تلك القضية، سواء في السياق الثقافي (الإسلام-المسيحي) أو جانب الاقتصادي (جنوب السودان كمصدر للنفط). إضافة إلى ذلك ومن الواقع السياسي، أصبحت قضية الربيع العربى في الشرق الأوسط في نهاية المطاف بعيد عن التأثير. ومع ذلك لا يزال الشعب السوداني أكثر تطورا في عهد بصير، ولا يريد الشعب السودان العودة إلى عهد الاستبداد الجعفري نوميري التي مرت أكثر من 20 عاماً.

في المغرب، فإن ظاهرة الإسلام السياسي تحت رعاية الإخوان غير متطورة. والسياسة الإسلامية بعيدا عن المجتمع المغربى. هناك عدة أسباب من أن السياسة الإسلامية في المغرب أقل ترحيبًا لدى المجتمع المغربي: **أولا**، لا يزال تأثير الطارقات والتصوف قويًا جدًا في المجتمع المغربي. حيث يمكن القول بأن المجتمع المغربي في الواقع هو كمجتمع الصوفية المتأثرة في شمال أفريقيا، وحتى في عصر إنهيار دولة عثمانية في إسبانيا مازالت الحركة الصوفية انتشرت إلى الدول المتجاورة وخاصة إلى السودان. **ثانيا**، على الرغم من أن المغرب - مثل الصومال والسودان - هو أيضا دولة متطورة، لكن الملك تعتبر من شخصية قوية للغاية، وذلك لعدة أمور: **أولا**، أن المغرب في الواقع تحت النظام الملكية، ولكن على مر العصور يختلف مع نظام المملكة في العربية السعودية حيث وقفت المملكة السعودية على جانب الحركة أي الحركة التنقية الإسلامية من خلال تعاون بين آل السعود و محمد بن عبد الوهاب. ومع ذلك ورثت الملكية المغربية السلطة من وحيدون الذي كان له سلاسلة مع النبي صلى الله عليه وسلم، ويعتقد أن الملك الحسن الثاني هو من نسل النبي صلى الله عليه وسلم من خط سيدنا الحسن بن علي. **ثانيا**، لقد حكم ملك المغرب بالتسامح ومنح للشعب حرية التعبير. ولا يلتزم المغرب بالنظام الملكي المطلق ولكنه يطابق حسب نظام ملكي دستوري، كما هو مطابق في

[12] Graham E. Fuller, *The Future of Political Islam* (New York : Palgrave Macmillan, 2004).

بريطانيا. وربما هذا من تأثير ثقافة غربية قوية على المغرب العربي، لأن موقف المغرب في الواقع قريبا مع أوروبا جغرافيا. لذا كانت الحرية الديمقراطية التي تطورت في المغرب هي التي جعلت الشعب مئيدا للحكومة. **ثالثا**، اهتم ملك المغرب بالصوفيين في بلاده. حيث تدعم المملكة على الحركة الصوفية وسط المجتمع دعماً قوياً. وأصبح الصوفيون مكانة قوية جانب الملك المغرب بكثير. وكذلك تعتبر هذه سياسة استراتيجية قوية لدى المملكة المغربية في تنظيم الدولة، وبالتالي نجحت دولة المغرب من الصدمات السياسية التي اانتشرت في شمال أفريقيا بعد الربيع العربي مثل الجزائر وتونس وليبيا ومصر. ويبدو أن الصوفية أصبحت حركة مداعمة للملكية المغربية لذا لم يكن هناك أي نوع من التطرف.

لكن هذه الأمور لا يعني أن الإسلام السياسي ليس له مكانة في السياسة المغربية، لأن الإسلام السياسي لا يزال قوية ومرتبطة مع شبكات الأخرى في البلاد من خلال خطوط الجامعية. وكجماعة متعلمين، ومن المعلوم أن الحركات الإسلامية أكثر تعارضا على الحكومة المغربية من الجماعات العلمانية التي كانت ورائها الديمقراطية الليبرالية. حيث تدعم الحركة إلى العودة على التقاليد، والرجوع على النظام القائم تحت الشريعة الإسلامية وإسلامية نظام الحكومات والمؤسسات المالية. وعلى الرغم من اختلاف الجماعات العلمانية والإسلامية في الاتجاه السياسي، إلا أنها تعامل كثيرا في بعض الأحيان، خاصة لمطالبة حرية الصحافة وتحرير السجناء السياسيين. وكان في المغرب جماعة الإسلام السياسي مثل جماعة العدل والإحسان التي تناقد بشدة نظام الملك محمد السادس حيث تدعو إلى بناء جمهورية إسلامية مع القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد جعل هذا الواقع أصبحت حركة العدل والإحسان من أقوى وأكبر حركة معارضة للنظام الملكي في المغرب. وعلى الرغم من أن الحركة لها الصراع الدائم مع السلطات، وفي بعض الحالات أصبحت من موضوع الهدم والقمع في البلاد. ومن خلال تعاليم الصوفية - باعتبارها أقوى قاعدة في المجتمع المغربي - لا تزال الحركة تعلن عن دورها في إسلامية المجتمع المغربي بطريقة غير عنيفة و خاصة من خلال التعليم. وإضافة من ذلك وفق خصائص السياسية الثقافية، حيث شهدنا عندما توسعت ظاهرة الربيع العربي في المنطقة مازالت المملكة المغربية بعيدة عن التأثير.

وفي الصومال بدأت ظهور في الإسلام السياسي في مجال السياسي بعد الاستقلال الوطني وخاصة بعد أن دخل كثير من خريجي جامعة الأزهر إلى الصومال وانتشروا الأفكار الإسلامية وشكلوا عدداً من الحركات الإسلامية المعاصرة المتابعة من حركة الإخوان بمصر وأثرت جماعة أخرى بأفكار السلفية الوهابية السعودية. وكانت حركة الإصلاح أول الحركة الإسلامية المعاصرة في الصومال أسسها عدد من الناشطين لجماعة الحركة الإسلامية الصومالية ولهم شبكات مع جماعة الإخوان بالسودان

والحركةا الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، مثل الشيخ محمد أحمد نور، والدكتور علي شيخ أحمد، والدكتور محمد يوسف عبدي، والشيخ أحمد رشيد حنفي، والشيخ عبد الله أحمد عبد الله. وكان أكثر من علماء الإصلاح هم معارضون لنظام العسكري الشيوعي المسيطرة على بلاد الصومال ، لذلك كان أكثرهم مطردون من البلاد ويعيشون في الخارج وينظم الحركات من السودان أوالمملكة العربية السعودية. وكان الغرض من تأسيس هذه الحركات هو تصميم القيم الثقافية الأصلية للصومال والتمسك بمبادئ الإسلامية في البلاد وهذه الحركة قادها الشيخ محمد أحمد نور، وأصبحت حركة الإصلاح من أكبر وأشهر الحركات الإسلامية بعيدة من التطرف (Abdullahi 2008).[13]

أخذت فكرة جماعة الإصلاح من الحركة الإخوان حول قضايا الإيمانية ومناهج التعليمية المعاصرة تابعا على طريقة الشيخ محمد عبده والشيخ جمال الدين الأفغاني في مصر وتأثر كثير من العالماء والمفكرين في الصومال في الخدمات والتنظيم الاجتماعية وكذلك في استراتيجية إصلاح المجتمع وفقا للمبادئ الإسلامية. لذلك ليس من المشكلة أن تكون حركة الإصلاح من إحدى الحركة الإسلامية المتابعة على مبادئ الاعتدال الإسلامي ومسيرا على القيم والأخلاقية. واعتقد أنصار الحركة أن أسلوب الإصلاح يمن الممكن أن يكون بديلاً عن حل مشكلة التعصب الديني في الصومال. فإذا كان الإسلام السياسي مثل في الجزائر أوالسودان و كثير من دول أفريقيا من الممكن أن يتطوروا بنجاح، وعلى مدى التحديد فإن في الصومال يمكننا أن نقول أن الحركة الإسلامية في الصومال من الصعوبة تطويرها، وذلك لعدة من الأسباب ما يلى:

أولا، كانت فكرة الاشتراكية الشيوعية في أوائل الستينيات شائعا جدًا في الصومال، حيث أصبح الشعب الصومال يعارضون فكرة الإخوان حتى إلى درجة الانفصالي من حركتهم ، **ثانيا**، منذ عهد نظام الرئيس العسكري سياد باري بأفكاره الاشتراكية الماركسية، تم هدم الهيكلة لحركة الإسلامية خاصة جماعة الإخوان . حيث اعتقال بعض ناشطيها، حتى ارتحلوا إلى السودان ومصر واليمن والمملكة العربية السعودية وذلك في عهد نظام العسكري المسيطرة على البلاد (1969-1991) حتى أصبحت جماعة الإخوان من الحركات السرية ضد الحكومة. **ثالثا**، أن هيمنة الصوفية في المجتمع الصومالي هي من إحدى العوامل التي أدت إلى قلة تأثر الشعب على فكرة الإخوان المسلمين. بيد أن جماعة الصوفيين المتقلدين هم أكبر جماعة الإسلامية التقليدية في الصومال، حيث تطورت منذ القرن التاسع عشر الميلادي تحت رئاسة رجال الدين الصوفيين البارزين مثل الشيخ محيي الدين بن شيخ عويس وبعض تلاميذه. وهناك العديد من المدارس الصوفية التي ازدهرت في الصومال، ومع ذلك انتشرت

[13] Abdurrahman M. Abdillah, The Islah Movement : Islamic Moderation in War-torn Somalia, http://www.hiiraan.com/oct2008/ISLAH.pdf.

فكرة الطرقات القدارية والأحمدية والصالحية. وفي عام 1952، أسس عدد من علماء الصوفيين الصومال منظمة الإسلامية ما تسمى بالرابطة الإسلامية الصومالية، التي ردّت على نهود الحركة التبشيرية المسيحية في الصومال. وفي سياق آخر تطورت حركة الصوفية الاجتماعية والثقافية، إلا أنه لا علاقة له بقضايا السياسية. إضافة إلى ذلك كان الغرض لحركة الإسلام السياسي وخاصة الإخوان في محدودا حول القضايا السياسية الأمر الذي لايعتقده جماعة من الصوفيين. وكان الصوفية في أفريقيا - أو في بعذ المناطق تحت سيطرة الخلافة العثمانية السابقة مهيمنة بحركة الصوفية. **رابعا**، إن واقع الصراعات القبائلية المختلفة في الصومال هي السبب الوحيد في وقوف التطورات والتنمية في مختلف الجوانب ، بما في ذلك في مجال التعليم. بغض النظر أن الجامعات في الصومال ليست مزدهرة شائعة كما هي الموجودة في شمال أفريقيا والتي تسبب لدخول بعض الأفكار المختلفة لأن الجامعات هي إحدى بوابة الدخول لأفكارالإسلامية في الصومال.ومن هنا يمكن القول بأن عهد النظام الشيوعي هو عهد ما يسمى بفراغ السلطة والأزمة الإقتصادية، لذلك كانت الحركة الإسلامية لم تنموا على حد كبير. وكان من بين مظهر لحركات الإسلامية في الصومال هو وجود الأفكار الوسطية في البلاد المنتشرة خلال العام 1978.

حيث اتخذت هذه الاستراتيجية لمتابعة تطورات الإقليمية ومنع المشاركة في صراع الحرب الأهلية في الصومال. بمعى آخر أنه غير الممكن لجماعة الإخوان المشاركة في حرب الأهلي المتشددة. ولا تزال الحركة الإسلامية كحركة الدولية لاتصال العلاقات والشبكات ذات قوة السياسية والإسلامية البارزة. وقد تابعت الجمـــاعات الإسلاميـــة الأخرى كجمـــاعة السلفية، والتكفيرية والجهادية. وقد ألهم نشاط فكر الإسلام السياسي الدولية المتطرفة لحركة الإسلامية في الصومال، مثل جماعة الاتحاد الإسلامي، وحركة الشباب الإسلامية، وحزب الإسلامي، حيث أصبح مؤيد لحركة المقاومة الإسلامية ضد نظام الدكتاتورية والاحتلال العسكري الغربي في الصومال. وبعد نزع الرئيس سياد باري اسسوا خريجو الجامعات في الشرق الأوسط المدارس والمؤسسات التعليمية الإسلامية الشائعة في الصومال. ويأخذون جميع أنشطة العلم والأفكار، بما في ذلك من الأعمال التجارية والاجتماعية. ومن المفهوم أيضا حيما وقع الربيع العربي الشرق الأوسط فإن دولة الصومال مازالت في مرحلة حرب الأهلية وحاول على الخروج من الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعلى الغم من ذلك فإن ظاهرة الإقليمية كلاربيع العربي ليس لها تأثير في حياة الصومال الاجتماعي. حيث صدر التقرير عن بينات مؤشر الدولة الفاشلة في الصومال لعام 2011، حيث اعتبر الصومال من أسوء الدولة في تطبيق مجال الحقوق والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان، حتى اتصفها بأنها الدولة الفاشلة بدرجة أرفع نسبة مئوية في العالم.

وكما هو الحال في الصومال ، فإن تأثير فكرة الإخوان في لبنان صدرت عن حركة الجماعة الإسلامية حيث حصلت على مقعدًا واحداً فقط في البرلمان من 27 مقعدا. وكان حركة تيار المستقبل هي من أكبر جماعة الإسلامية السنية في لبنان وبالتالي جماعة من الشيعة كحركة حزب الله. ويلتزم لبنان بنظام الديمقراطية المتوافقة (Demokrasi konfesional) حيث انقسمت الحكم للدولة حسب القبائلية أو الطائفية البارزة أو على أساس مذهبي - مذهبي. وكذلك بسبب الطائفية وخاصة بعد الاستقلال اللبناني حيث تم تقسيم السلطة على أساس الميساق الوطني وذلك خلال العام 1943 واتفقوا على تقسيم السلطة السياسية على أساس نسمة السكانية. وكان رئيس الدولة عقدتها المسيحيين الموارنة، ورئيس الوزراء تحت أيدي الجماعات السنية، ورئيس البرلمان المنعقد من الجماعات الشيعية. ومن هنا تبين أن الاتفاق الوطني قادر على تحييد التهديد الصراعات الطائفية، إلا في حين أن جماعتين (السنية والشيعية) أراد التغيير حول النظام السياسي من خلال إعادة تعداد نسمة السكانية لتكون بمثابة أساس جديد لتقاسم السلطة، ولكن رفضوا المسيحيين عن ذلك مما أدت إلى حرب الأهلية الطويلة وفي نهاية المطاف انتهت الأزمة السياسية بنجاح. ولا يزال واقع الاجتماعية والسياسية والثقافية التي جرت في البلاد والنظام حسب الاتفاق الطائفي أصبحت السياسة الإسلامية، بما في ذلك من حركة الإخوان غير متأثرة بكثير عن قضية الربيع العربي.

3. السياسة الإسلامية في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات والبحرين والكويت: قليل التأثيرعن ظاهرة ثورة الربيع العربي

إن تطورات لحركة الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات والبحرين والكويت لها جوانب مختلفة حسب النظام السياسية وطابع نظام الحكم للدولة. و من بين خمسة دولة المذكورة كانت حركة الإخوان من أكبر وأعظم الحركات الإسلامية. وذلك لعدة من الأسباب. **أولاً**، انتشرت حركة الإخوان في خمس الدول في عصر متقاربة بداية من هدم هيكل الحركة الإسلامية بإغتيال واعتقال ناشطوا الحركة في عهد جمال عبد الناصر بمصر خلال العام 1950. ومنذ ذلك الوقت قامت حركة الإخوان كمنظمة الاجتماعية الدينية بتعبئة سياسية معارضة لحكم النظام. **ثانياً**، انتشرت جماعة الإخوان في خمس الدول من خلال الشبكات التعليمية. حيث توفرت الحركة بخبراء والشخصية البارزة تحتاجها حكماء دول الخليج لتطوير المناهج التعليمية.

وفي المملكة العربية السعودية، لا تستطيع جماعة الإخوان في توسيع حركتهم بكثيراً، بسبب وجود العلاقة الوطيدة بين العلماء الوهابيين وآل السعود. لقد تحوّلت منهج حركة الإخوان إلى حركة التعليمية "غير السياسي" حيث أنجزت كثير من ناشطى الحركة والمفكرين الجدد من السعوديين المرتبطين بفكرة الوهابية ولكن كان لديهم فكرة أصيلة لحركات الاجتماعية والسياسية المعارضة للنظام.[14] حيث وصف الملك عبد الله السعودي جماعة الإخوان بأنها " عابد الماسونية" وهي كالذئاب بملابس الأغنام". وتحولت هذه الجماعة وفق التعاليم الإسلامية التي وحدت بين فكرة الوهابية والإخوان وأصبحت مصدرا وإلهاما في تأسيس الصحوة الإسلامية بالمملكة العربية السعودية (Lacroix 2011, 43).[15] وفي بداية النشأة خلال العام 1991، قامت باتجاجات ضد الحكومة تحت الرئاسة الشيخ سفر الحولي والشيخ سلمان العودة حول قضايا الحرب العراقية والكويتية من خلال إصدار الرسالة الموجهة نحو الحكومة السعودية وذلك للعودة إلى منبع الإسلام الحقيقي ، ولا تدمر شقيق الدولة خاصة على المستوطنين المسلمين المنتخب. وقد قامت الحكومة السعوديةً حاليا بإعلان قرار الملك السعودي "بأن حركة الإخوان من المنظمات المحظورة في البلاد".

وفي الإمارات العربية المتحدة قامت ناشطوا الإخوان في جميع مجالات العامة والخاصة، بما في ذلك من مجال القضاء والتعليم. وقد تعزز ظهور حركة الإخوان بعد أن سيطروا على مجلة الإصلاح وفتحوا فروعًا في عدة مناطق الإمارات. والغرض ذلك هو تطوير مجالس الطلاب والجمعيات المتقدمة - مثل جمعية المحامين والمعلمين – ومن هنا تحولت منهج الحركة إلى مراكز المهمة لتنمية مصالحهم الفورية، مما أدى ذلك إلى وصفهم "كدولة داخل الدولة" على الرغم في انتشار العلماء والمفكرين الإخوان في جميع المجالات. وبعد هجمات النقراء في الحادي عشر من سبتمبر على مركز التجاريةالعالمة في الولايات المتحدة باشتراك المواطنين الإماراتيين في تلك الهجمات، بدأت دولة الإمارات بتقرير إصلاح مناهج التعليم والمقررات الدراسية والحد من النشاطات لحركة الإخوان وارتفعت تلك القضايا خاصة بعد الربيع العربي حيث أعلنت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين رسمياً بتحظير جماعة الإخوان.

أما في قطر ليس هناك مقاومة الإخوان ضد الحكومة بل كانت العلاقات بينهما قوية ومتينة وشهدنا تلك العلاقة من خلال بعض القضايا السياسية الدولية مثل الحرب السوري، حيث تدعم حكومة

[14]Masami Nishino, " Muhammad Qutb's Islamits Thought : A Missing Link Between Sayyid Qutb and Al-Qaeda" NIDS Journal of Defense and Security, no. 16, (December, 2015)..
[15]Stephane Lacroix, *Awakening Islam : The Politics of Religious Dissent in Contemporary Saudi Arabia*, (Cambridge : Harvard Unoersity Press, 2011)

الإماراتية مع بعض دول الخليج على حركة الإخوان بينما تدعم المملكة العربية السعودية مع شريكه على الحركة الوهابية. دعمت قطر باستمرار على حركة المقاومة خاصة في سوريا (Dacrema 2013) . وأشار خليفة آل ثاني إلى أن حركة الإخوان ليس تهديداً على الحكومة، فإن نسمة قليلة عدد السكان بقطر مع ازدهار تطور الاقتصادي أصبح شعب القطري يتمتعون برخاء واطمئنان بكثير وذلك سبب الحصول على حصانة قوية ضد التسلل الإيديولوجية. و من هنا نستطيع أن نقول أن قطر تستفيد بناشطوا الإخون للنهوض في مجال التعليم والقضاء، وعلى الجانب السياسي حيث تسخّر نفوذها في تشكيل طابعها السياسة الدولية كوسيط مؤيد لحركات الإسلامية. وعلى الرغم مداعمة دولة القطرية على الحركة الإسلامية فإن الدولة لم تفسح لأي تطور نحو إنشاء مجتمع مدني. فالانتخابات المحلية مثلا، التي تشكلت أخيرا مثل المجلس البلدية المركزي ، ليست إلا كمحاولة الدولة لمعالجة القضايا ومشاكل المحلية لأن المجلس البلدية المركزي لا يملك السلطة كهيئة تشريعية التي تقوم بالضوابط نحو الحكومة).

أما حركة الإخوان في الكويت فلها جذور المنفصلة عن مركز الحركة بمصر أصبحت حركة الإخوان أكثر حرية في التكيف مع بيئتها السياسية. حيث أسس الإخوان ما تسمى بـ "الحركة الدستورية الإسلامية " (ICM) التي تعتبر من المنظمات الإسلامية لها تأثيرا قويا معارضة للحكومة الكويتية. واستفاد هذه الحركة بهوية إسلامية قوية في الأنشطة الاجتماعية. ولا تتردد القبائل الموجودة المعارضة للحكومة في دعم الحركات الإسلامية من السلفيين أو حركة الدستور طالما موقوفا أمام مصالحهم. وتصف بعض الباحثين أن حركة ألإخوان في الكويت ذات مســـــــــاهمة قوية في إرســـــــــاء الديمقراطية.[16]

وفي البحرين فإن حركة الإخوان جزء صغير من هيكل الشعب، ولكنها برد الفعل يعارض دائما على أغلبية جماعة شيعية البحريني. ينتمي الإخوان البحريني ما تسمى بـ "جمعية المنبر الإسلامي" حيث تحصل على عضوين فقط في البرلمان. ومع ذلك، فإن جناح للحركة "غير السياسي" أو ما تسمى بـ "جمعية الإصلاح الإسلامي" لها صلة قوية مع شبكات آل خليفة.[17] ومن هنا نرى أن الحركات الاجتماعية المؤيدون للحكومة خاصة في دول الاستبدادية ليست لها مهمة تغيير وتكيف

[16] Yagoub Al-Kandari, *Tribalism, Sektarianisme, and Democracy in Kuwaiti Culture* (Kuwait : Kuwait Universty Press, 2014).

[17] Toby Matthiesen, *Al Khalij Ath Thaifi wa Ar Rabi' Al Arabi* (Beirut: Arab Network for Research and Publishing, 2014).

الاجتماعي بسبب علاقاته مع النظام، وذلك كمثل السلفية أو الوهابية. فضلا عن ذلك فإنها عبارة عن حركة "غير سياسية " ومؤيدون لرئيس الدولة. وقد شهدنا في المملكة العربية السعودية، أن آل السعود وعلماء الوهابيين لها علاقة وطيدة خلال العصور الطويلة ما يقرب من مائتي عام، وأصبح من القضايا ذات الأهمية لاكتساب مداعمة قوية في البلاد والمنطقة. ولكن اعتبر بعض الباحثين أن علماء الوهابيون لها صورة قاسية للسياسة الخارجية السعودية ولا سيما سياساتها ضد حركة الشيعية في المنطقة. إضافة إلى ذلك فقد أنشأت الحكومة السعودية "هيئة كيبار العلماء للبحوث والإفتاء كجمعية للعلماء الوهابيين لتعزيز علاقاتهم مع حكومة المملكة.[18]

ويواجه الوهابيين في البحرين التي تنتمي على حركة الأصالة لها جذور طويلة في الصراع مع أغلبية الشيعية. واستفاد الوهابيون من وجود علاقاتهم مع آل خليفة السنية. ومع ذلك يهمشون حكام البحرين على جماعات من الشيعية اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا. حيث حصل حركة الشيعة على حصة أقلية في البرلمان، لأن أكثر 50% من أعضائه تم تعيينهم من قبل عائلات آل خليفة. وقد فشلت جهوده في كثير من الأحيان لتغيير دستور دولة البحرين لغرض حركاتهم. ومن المعروف لم يحصل تحالف بين حركة الأصالة والوهابيين على مداعمة الشعب في بعض الإنتخابات.

بالنسبة للقطريين فإن الفكرة الوهابية من أكثر الأفكار التقاليد الدينية هيمنة للقطريين و شاملة للجميع، وتستوعب على جميع مجالات السياسية والاجتماعية وتعطي الفرص للحركات الإسلامية الأخرى مثل حركة الإخوان في تطوير مناهجهم الفورية. والفرق الواضح بين حركة الإخوان في دول الخليج مع الحركة في بلادها بمصر (شمال أفريقيا) هو عدم طابع التصوف. فإن تغيير الشخصية في الخليج تعطي الأولوية لجهود التكيف الذاتي مع التعاليم الوهابية في جوانبها العقائدية. وإن الجمع بين عقائد الوهابيين وطابع الاجتماعي والسياسي للإخوان ليست كحركة اجتماعية ذات أنشطة متوفرة. لكن هذا الشكل تم بتنفيذ الشكل الآخر من خلال الحركات الخيرية، وخاصة بالنسبة للطبقة المتوسطة في قطر.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتمتع الوهابيون بشخصية أقرب إلى الوهابية الساحلية والتي تتمتع باقتصاد أكثر استقرارًا. بالمقارنة مع السعوديين، فإن جماعة الوهابية في الإمارات بالنسبة للفكرة أقرب إلى الوهابيين قطر. ورفض نظام الإمارات لـ "جماعة الإخوان" هو رفض سياسي النخب لخشيتهم بتهديد سلطة حكم الأمير فضلاً عن الضغوط السياسية من المملكة العربية السعودية. ولكن

[18] Christopher Boucek, "Saudi Fatwa Restrictions and the State-Clerical Relationship," *Carnegie Endowment*, 27 October 2010. https://carnegieendowment.org/sada/41824, acsessed October, 2018.

على مستوى مجتمع الشعب، مازالت أغلبيتهم منفتحة على فكرة الإخوان بكثير، حتى خلايا حركة الإخوان أيضا لا تزال منبسقة تماما في مجتمع الإمارات العربية المتحدة.

وفي الكويت كانت جماعة الوهابيين لها روابط تاريخية مع الوهابيين السعوديين، وهيئة السياسة المختلفة في الكويت أصبحت فكرة الوهابية لها صعوبة في تقرب إلى آل خليفة الصباح على العكس من جماعة الشيعية. لذا انضم الوهابيون في الكويت إلى منظمة الإخوان ودخلوا في أنشطة سياسية لمعارضة الحكومة .[19] حيث دخلوا الوهابيون في الكويت سياسيا لمعارضة الحكومة كرد الفعل على مداعمة النظام على جماعات الشيعية. إن موقف الوهابيين سياسيا في الكويت دليل على أنه من الممكن مقابلتهم سياسيا على النظام الديمقراطية. فإن حركة الشيعية في السعودية لها جذور طويل في التاريخ سياسيا حيث ظهرت جماعات الشيعية من جماعات أقليات .[20] وقد تعززت هذه الجماعة منذ اندلاع الثورة الإيرانية من خلال تأسيس منظمة الثورة الإسلامية. وبعد الربيع العربي، انتقد الشيعة في السعودية بعض المظاهرات ضد الحكومة خاصة في منطقة الشرق السعودي خلال العام 2011 و2016. وقد سُجن كثيرا من أعضائها الذين عارضوا نظام المملكة. وهذا لا تمنع لجماعات الشيعية عن وقف معارضتهم. ،حتى ظهرت حركة الشيعية المسلحة حتى حدثت الهجوم في مكتب الاستخبارات بالقطيف . وفي الإمارات العربية المتحدة، كانت جماعة الشيعية لا تملك فرصة للدخول على المجلس الوطني الاتحادي حيث حددت الحكومة على انتماء عضوية المجلس في أي حركة اجتماعية أو إسلامية. وإضافة من ذلك، أن هذه الحركة في الإمارات لا تسمح الدولة لتشكيل الأحزاب السياسية ولا تملك جماعات الشيعية اعترافات سياسية من قبل النظام. لذلك في بعض الحالة تم طرد حركة الشيعة في الإمارات في كل مجالات . أما في البحرين، فإن حركة الشيعة قد فازت بأغلبية في الانتخابات، لكن الحكومة خاصة من شبكات آل خليفة حدّدت من عدد مقاعد الشيعة في البرلمان. وقد أدى ذلك إلى مقاومة نظام آل خليفة خاصة بعد الربيع العربي. وبقوة العسكرية تتداخل آل خليفة مع القوات العسكرية السعودية حيث أرسل أكثر مـــن 1200 جندا و800 جندا من قبـــــل الإمـــــارات ل مقـــــاومة الجمـــــــــاعـة الشيعيـــة.

تعتبر جماعات الشيعة في الكويت من ضمن أقليات السياسية حيث أشار توجيه حركاتهم من خلال عدد الأصوات المتنازعة عليها في البرلمان. وهذا الأمر يختلف تماما مع االشيعة في البحرين،

[19] Shafeeq N Ghabra, "Balancing state and society: The Islamic movement in Kuwait," *Middle East Policy* no. 5/2 (May 1997).
[20] David Commins, *Islam in Saudi Arabia* (London and New York: I.B. Tauris, 2015), pp. 144-145.

أصبحت جماعة الشيعة من المؤيدين للنظام الأمريكي-وخليفة الصباح بين أغلبية السنية، والإخوان وجماعات السلفية. وكذلك الصراعات الطائفية والدينية في قطر تقترب على حد الأدنى التي حدثت منذ عام 1971 . فالشيعيون قطر مرتاحون في وسط جماعة الوهابيين المتسامحين. لأن جماعة الشيعية في قطر ليست من المتعصبين بمذاهبهم لأن معظم أتباعهم لهم علاقة مع خلفية كعلماعهم ومفكريهم.

وإذا نظرنا إلى ما سبق، فإن السياسة الإسلامية في المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والكويت لها نوع من الصعوبة في دعم الديمقراطية. وذلك لعدة من الأسباب. **أولاً**، لا تعطى نظام الدولة فرصة لنمو المجتمع المدني بما في ذلك من السياسة الإسلامية، لذلك لا تستطيع بعض الحركات الإسلامية من تحقيق أهدافها لمعارضة موقف الحكومة كما هو الحال في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. **ثانيًا**، لا تتيح قانون الوطني فرصة لمشاركة الانتخابية المحلية. و هذا الواقع ظهرت في سياسة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فإن كل قانون الوطني السياسي تنبثق من قبل مملكة مطلقا. إن تحديد الحركة من قبل السلطة لذا أصبحت الديمقراطية بعيدة عن النمو والازدهار. **ثالثًا**، أصبحت حالات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية محدودة على السياسة الإسلامية. وفي قطر مثلا، كان النظام مع ازدهار الدولة مدعومة على الحركة الإسلامية. لذا فإن هذه الحركة لا تستطيع مداعمتهم في تطوير الديمقراطية. **رابعًا**، التلاعب السياسي من قبل النظام للحفاظ على السلطة تعرضت الحركة السياسية الإسلامية لسيطرة على السياسة داخل البلاد. إن جهودها للمساهمة في دفع الديمقراطية مسدودة بجدار من السلطة، كما حدث في البحرين. ومع ذلك، فإن السياسة الإسلامية في البحرين أكثر تقدماً بكثير من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. ومن بين النقاط الأربع المذكورة أعلاه، تعتبر الكويت المثال الوحيد الناجح الذي يشجع فيه بلد يوفر مجالاً للسياسة الإسلامية على تهيئة مناخ ديمقراطي. وقد أصبح معظمهم جماعات معارضة قوية ضد النظام.

إن بيئة السياسية المتغيرة أصبحت السياسة الإسلامية من الضروري من تحويل مناهج حركاتهم حسب الظروف المتغيرة فيها. وذلك لعدة من الأسباب. **أولاً**، في بيئة سياسية أمام النظام الديكتاتوري فإن القانون لا تسمح على المجتمع المدني تطويرها، و لا يمكن لحركة السياسة الإسلامية أن تتحرك بحرية لمساهمة في بناء تطور الديمقراطية. ونرى من خلال هذه الحالة أن بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين تميل غالبا على النظام الدكتاتورية مما جعلتها قاسية معارضة على حركة الإخوان ووصفهم بأنها منظمة إرهابية محظورة. وفي النهاية، أن تكييف الحركة مع الظروف السياسية الموجودة من إحدى الوسائل في مجال غير سياسية، كمنظمات المهنية،

والتعليمية، والأعمال الخيرية كما هو الحال في قطر. **ثانيًا**، أن في بعض الدول لدى الظروف الاقتصادية المتطورة، ولها ثغرات الاقتصاديةال واسعة، واستخدام فالإسلام السياسي لها مكانتها أمام المجتمع المدني وتتفاعل مع الظروف القائمة كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، فإن الحركة الإسلامية ازدادت نشاطتها أمام ضعف الاقتصاد السعودي مع سيطرة نظام الدولة بعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وفي ظروف الاقتصادية الجيدة المتقدمة كما هو الحال في قطر والإمارات العربية المتحدة، رأينا أن الحركة السياسية الإسلامية لما مكانتها واسعة. **ثالثًا**، في دولة بنظام الدكتاتوري كانت ظروف السياسة غير مسلمة لحركة الإسلامية. فاتجاه الإسلا السياسي في الأغلب أصبحت حركة المعارضة لسياسة الحكومة. وذلك مثل في الكويت والبحرين، وعلى العكس من ذلك، فإن في قطر حيث كانت الظروف مداعمة لحركة الإسلامية، فمنهج حركة الإسلامية تركزت غالبا في مجلات الدينية ولا تستطيع تحقيق أهدافها سياسيا.

4. السياسة الإسلامية في تونس ومصر وليبيا: التأثير الكبيرعن ثورة الربيع العربى

بعد ظهور الربيع العربي، كانت هناك تغيرات ديناميكيات اجتماعية سياسية شائعة في تونس ومصر وليبيا. وفي تونس، قامت انتخابات برلمانية في 23 أكتوبر 2011 حيث حصل حزب النهضة وهو ضمن حركة الإخوان بتونس على نحو 41% من المقاعد أو 89 مقعدًا من 217 مقعدًا في المجلس الوطني التأسيسي، وفي حين جاء حزب المؤتمر الوطني من أجل الجمهورية في المرتبة الثانية بـ 29 مقعدًا. وفي وقت لاحق، شكّل حزب النهضة حكومة ائتلافية مع حزبي يسار الوسط من أجل الجمهورية وحزب التكتل المسمى بـــ "حزب المنتدى الديمقراطي للعمل والحريات". ويعرف أيضا من حركة التحالف على الحكومة باسم "ائتلاف الترويكا". هذا الائتلاف أشار إلى أنها منظمة التعاونية بين الإخوان والأحزاب العلمانية الأخرى. وكان رشيد غنوشي زعيم النهضة متأثرًا أيديولوجيًا بشكل كبير بفكرة حركة الإخوان.

بعد الانتخابات البرلمانية، بدأت تونس بعملية الانتقالال ديمقراطي. حيث كانت نتائج انتخابات لدى الحكومة الجديدة غير مستقرة ويجب معالجة كل مشاكل السياسية في البلاد برئاسة حزب النهضة. وفي ذلك الحين ظهرت أنواع مظاهرات ضد الحكومة، واتشرت جرائم اغتيال السياسيون، وغير ذلك من تغيرات السياسية. وعندما قُتل شكري بلعيد في فبراير/شباط 2013، وهو أحد سياسي بارز

لحركة الإسلام السياسي التونسي ، نظم الآلاف المسيرات في عدد من الأماكن، حيث قامت المتظاهرون بأنواع المظاهرات ضد الحكومة وأعلن بالثورة الجديدة. وقُتلت حينئذ شخصيات بارزة تونسية في 25 يوليو/تموز 2013. و زعيم حزب الحركة الشعبية وعضو الجمعية الوطنية، محمد البراهمي، حيث قتل بالرصاص خارج منزله في العاصمة التونسية خلال 25 يوليو/تموز 2013. إن نفوذ براهمي سياسيا ليس بكثير مثل نفوذ بلعيد . وهذه الظروف هو السبب في تضعيف موقف حزب النهضة باعتباره صاحب السلطة. واعتبر الشعب على أنهم فشلوا في حفظ الأمن المجتمع وتصميم انتقال الديمقراطية في تونس. ثم تستمر الاستقطابات السياسية في تونس. وأصبحت عقبة أمام ترسيخ الديمقراطية في تونس. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتحقق تقريرات النهضة للتغيير الاقتصادي. حيث يصعب النمو الاقتصادي في تونس ولم يتطور قطاع السياحة المداعمـــة الأســـاسية لاقتصـــاد الدولة. وازداد عدد من البطـــالات على نحو 17 % ,www.economist.com) tunisias-economy).[21]

وفي مواجهة هذه القضية ، وافقت الحكومة الائتلافية أخيرا بقيادة النهضة في 28 أيلول/سبتمبر 2013 على المطالبة التراجع عن السلطة. واتخذ هذا القرار لتجنب فوضى السياسية في تونس ووفقا "للساحة الوسطى المقترحة" للجنة الرباعية المؤلفة من النقابات التونسية واتحادات اصحاب العمل ورابطات حقوق الانسان والمنظمات المدافعة عن وضع حد للازمة السياسية في تونس). ويمكن القول بأن استقالة النهضة من الحكومة من إحدى المحاولات لمنع الصراع السياسي مثل في مصر. حيث رأى زعماء النهضة من أن يعتبر من مصير جماعة الإخوان في مصر. لقد كانت الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي درسا لهم. وكانت أعمال العنف التي أعقبت جماعة الإخوان من قبل محكمة مصرية بمثابة تحذير لزعيم النهضة وخاصة في خطابها إلى رشيد الغنوشي، حيث حذر فيه من أن تكون هناك "نفس القضية" مع ما حدث بتونس . ولا يريد رشيد غنوشي أن تكون تونس دولة تحت قانون الدينية. وأراد في تطوير دولة تونسية حسب النظام الديمقراطية. حيث قال في إحدى بيناته :

"خلال عام 2011 أعتقد اعتقادًا قويا أن تونس قد دخلت عهدًا جديدًا وعصرًا جديدًا. فإن جميع الدول العربية في المستقبل ستستخدم بالتأكيد النظام الديمقراطية وهذا في انتظار الوقت المناسب، و

[21] Tunisia Economy, http://www.economist.com/blogs/pomegranate/2013/03/tunisias-economy

قد نأخذ في المستقبل الكثير من الفرص وربما يستغرق الأمر المزيد من الإصابات. إنها موضوع الزمان فحسب، فجميع الدول العربية ستقبل الديمقراطية كما فعلناه في تونس. وستنقل الديمقراطية إلى جميع أنحاء العالم بداية من أوروبا إلى آسيا وأفريقيا وحتى الدول العربية".

كان من التطورات المهمة في تونس خلال العام 2014 هي بمسابة الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وقد قامت بالانتخابات البرلمانية في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2014. حيث أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية وحصل حزب نداء العلماني في تونس على أعلى المقاعد في البرلمان ععلى نحو من 86 مقعدا. وتليها حزب النهضة في الدرجة الثانية على نحو 69 مقعدا. وترجع هذه النتائج إلى موقف غنوشي في السلطة، و يعتقد أغلبية الشعب التونسي على أنه مؤيد لحركات الإسلامية. وظهرت الانتخابات التشريعية في العام 2014 وأشارت هذه الانتخابات إلى أن أغلبية الشعب التونسي يميلون إلى التصويت سوى الأخزاب الإسلامية. حيث حدثت في الانتخابات الرئاسية التي جرت على جولتين (تشرين الثاني/نوفمبر حتى كانون الأول/ديسمبر 2014 وفاز بها الرئيس السبسي من حزب نداء التونسي الذي حصل على 55.68% من الأصوات الصحيحة .وبهذه النتيجة، أصبح السبسي أول رئيس تونسي الذي تم انتخابه مباشرة بعد "الربيع العربي ." وإن نجاح الانتخابات البرلمانية والرئاسية تدل على أن الديمقراطية بدأت بشكل جيد. حيث وصلت دولة تونس على برامج الإصلاح السياسي من خلال الانتخابات المحلية في مايو 2018.

وكذلك شهدت بمصر ديناميكية سياسية جديدة أكثر تغيراً حدثت بعد الربيع العربي. حيث أن الديمقراطية متغيرة بعد نزع الرئيس حسني مبارك. وأصبح الانقلاب العسكري في مصر خلال 3 يوليو/تموز 2013 سبب لإرساء الديمقراطية في الدولة المصرية .و أوّل انتخابات قامت في العام 2011 حيث حصل جماعة الإسلامية إلى سلطة الدولة. وتمكنوا من السيطرة على البرلمان والرئاسة. وفي الانتخابات البرلمانية (مجلس الشعب ومجليس الزوراء) بعد مبارك، فاز حزب الحرية والعدالة التابع لحركة الإخوان التي تلتها حزب النور تابع لجماعات السلفية. وقد قامت الانتخابات البرلمانية على ثلاث مراحل، هي في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، و 14 كانون الأول/ديسمبر 2011، ثم 3 كانون الثاني/يناير 2012 (على مدى ستة أسابيع) .

وفي الانتخابات الرئاسية، فاز محمد مرسي، وهو من إحدى شخصية بارزة في جماعة الإخوان. وكان فوز الإخوان بمثابة صدمة لجماعة الليبراليين والعلمانيين في مصر. ويبدو أن قوة العسكري المصري أيضا غير مستعد لهذه التغيرات عندما تم النظام دورهم السياسي في مجال

السياسية. وقد منع نجاح الجماعة الإسلامية من قبل قوة العسكرية المصرية العريقة. حيث أن النخبة العسكرية منذ لابداية كانت لها مكانتها العالية وسط طبقات الحياة السياسية المصرية. وعلى سبيل المثال وجود المجلس الأعلى للقوات المسلحة . بعد الانتخابات يواجه الرئيس مرسي مشاكل سياسية صاخبة للغاية. بالإضافة إلى أن الاقتصاد المصري في حالة التدهور واعتبر قوة العسكري على أن مرسي لا تستطيع غلى التوالي للسلطة، ولذلك تم انقلاب العسكري في 3 يوليو/تموز 2013. لقد نجح الانقلاب العسكري تحت قيادة عبد الفاح السيس على حكم الرئيس مرسي المنتخب ديمقراطيًا، ومنذ ذلك الحين أعاد مصر إلى الحكم تحت النظام العسكري.

وبعد الانقلاب العسكري، نظمت الحكومة على مشاركة الشعب في الانتخابات وذلك لصالح القوة العسكرية الوطنية. مع أن الدستور المصري لعام 2014 فضلها القوات العسكرية لأنهم نجح على سيطرتهم الدولة وخاصة على السياسة المصرية، وذلك بعد إنقلابهم على الرئيس مرسي. وإضافة غلى ذلك، نجح عبد الفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية عام 2014 وهو من إحدى شخصية عسكرية التي حصل السلطة على الطريق الانقلاب العسكري وفي نفس الوقت حصل في الانتخابات الرئاسية في العام 2014، حيث عاد المصري إلى النظام العسكري.[22]

وكان فوز السيسي سياسيا دليل على عودة العسكرية نحو السياسة المصرية. وعلى حد سواء، أن موقف مصر العسكري لا يزال قويًا ومهيمنًا بعد المبارك. حيث فاز السيسي مرة أخرى في عام 2018 في الانتخابات الرئاسية المصرية. وكان فوزه أكبر للغاية منذ الانقلاب العسكري 2013، وهو يمثل 92% من الأصوات. ومن ذلك الوقت تم الحكومة تحت قيادة السيسي على قرار بمنع دور السياسية لجماعة الإخوان المسلمين خاصة في حياة السياسية الوطنية المصرية.

وأما ظاهرة السياسية في ليبيا ليست كما هو الحال في تونس ومصر. ولم يكن من السهولة النزع على نظام القائد معمر القذافي. وعندما حدثت "الربيع العربي" بتونس. لم يكن لدى قائد القذافي مضيرة على انسحاب السلطة. ولكن بعد الربيع العربي في تونس ونتيجة من تدخل قوة العسكرية التحالف الناتو سقط نظام القذافي. وبعد القذافي وضع المجلس الوطني الانتقالي المدعومة من الأمم المتحدة خارطة ديمقراطية جديدة من خلال التخطيط الانتخابات ووضع الدستور المؤقتة في ليبيا. وهو الدستور الوطنى المؤقت تبدبلا لحكم القذافي حيث كان الدستور الضذافي ينشأ

[22] M. Hamdan Basyar, *Pertarungan dalam Berdemokrasi: Politik di Mesir, Turki, dan Israel* ,(Jakarta: UI Press, 2015).

لدعم السلطة، وبالتالي فإن نظام الدولة أشارت إلى تحذير إنشاء الأحزاب السياسية، وإنشاء حركات المعارضة ووسائل الإعلام. وفي البداية قامت الخلافات بين أعضاء المجلس الانتقالي في صياغة الدستور وتصميم مراحل الانتقالية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الانتخابات إلى أن اضطربات السلطة الليبية وإلى الموافقة دستور مؤقتة.

وقامت انتخابات تاريخية في السياسة الليبية في 7 تموز/يوليو 2012،. وكانت الانتخابات تعتبر صيغ لنقل السلطة من الحكومة الانتقالية إلى المؤتمر الوطني العام أو المؤتمر الوطني الليبي. وكانت الانتخابات التي شملت 60 في المائة من الناخبين تستمل على 200 مقعد في البرلمان، أعقبتها 160 حزبا سياسيا على الأقل،حيث شارك الانتخابات التيارين المتنافسين من الأحزاب السياسية (Chivvis, Crane, Mandaville, Martini 2012). **أولا**، من جماعات الإسلامة ممثلاً في الحزبين الرئيسيين، وهو حزب العدالة والتنمية ممثلاً لحركة الإخوان المسلمين الليبية وحزب الوطن. **ثانيًا**، جماعة الليبراليين الوطني الليبي حيث تمثله عدة من الأحزاب الرئيسية في ليبيا، مثل حزب التحالف القوى الوطنية تحت قيادة محمود جبريل، وحزب الوسط بزعامة علي ترهوني، وحزب الجبهة الوطنية بزعامة محمد يوسف الماريف، وهو سفير ليبي سابق لدى الهند في عهد القذافي.

وأظهرت النتائج النهائية لفرز حزب التحالف القوى الوطني حيث حصل على 39 مقعدا او حوالى 49 فى المائة من اجمالى 80 مقعدا . وفي الوقت نفسه، حصل حزب العدالة على 17 مقعداً فقط (21% من الأصوات). ولم يحصل الأحزب الإسلامية أخرى، مثل حزب الوطن المدعوم من قبل السلفيين، حيث حصل على مقعد واحد في البرلمان. وعلى الرغم من أن الاتحاد الوطني للتحرير هو حزب الليبرالي، إلا أن محمود جبريل خطط لحكم الدولة على فكرة الشريعة الإسلامية، بغض النظر على أن هذه الدستور لم يتحقق حتى الآن بسبب وجود التدخل القوة الأجنبية والصراع الأهلية المستمرة. ولا تزال عملية إانتقال الديمقراطية المستمرة في ليبيا وحتى العام 2014، حيث قامت بانتخابات أعضاء المجلس لصياغة الدستور الليبية. وكان انتخاب أعضاء المجلس وفقًا لقرار دستور المؤتمر الوطني العام في 9 نيسان/أبريل 2013 القانون رقم 17 لسنة 2013 بشأن الانتخابات، والقانون رقم 8 لعام 2013 بشأن إنشاء اللجنة العليا للانتخـــابـــــات الوطنية؛ وأنظمـــة مصدقة من قبل مفوض (HNEC). وأجريت الانتخابات على ثلاث مراحل، من 1 كانون الأول/ديسمبر 2013 إلى 23 كانون الثاني/يناير 2014. وهناك 649 مرشحا مسجلين في الانتخابات المجلس الدستورية االمكونة من 60 مقعدا. ومن بين هؤلاء المرشحين، هناك 64 امرأة. وقد نجحت الحكومة في ليبيا في

إجراء الانتخابات، لكنها فشلت في تحقيق الشمولية المنشودة لتأسيس هيئة الانتخـــابـــات الرئـــاسيـــة كهيئة تمثيلية حقيقية للمجتمع الليبى كله . تواصـــل السيـــــــاسة الليبية إصلاحهـــــا.

في نهاية عام 2015، نجح الشعب الليبى في صياغة الاتفاق السياسي الليبي. ويستند الاتفاق إلى أربعة مبادئ رئيسية: **أولا،** ضمان الحقوق الديمقراطية للشعب الليبي؛ **ثانيا**، الحاجة إلى حكم التوافقي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات؛ **ثالثًا**، الإشراف والتوازن بين مؤسسات السلطة وتمكين مؤسسات الدولة؛ **رابعًا**، احترام المحاكم الليبية واستقلالها. والغرض لتنفيذ هذه الاتفاقية لمواجهة تحديات مكافحة الإرهاب وإصلاح مؤسسات الدولة وتحفيز النمو الاقتصادي ومواجهة ظاهرة الانتقالية غير الشرعية وترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد.

الاتفاق بين القوة السياسية الموجودة هو الخطوة الأولى لمواجهة الصراع السياسي ما بعد القذافي على مر العصور التاريخي الليبي. إن الانتقال السياسي بين الطوائف الموجودة في ليبيا من القضايا دات حملة السياسية كبيرة. فإن تغيير السلطة تحت نظام الديمقراطية هي بمثابة الأمر الهائل حيث يجب القيام به بشكل جيد ومستمر. لا توجد هناك طرق مختصرة إلا بعد المصالحة وعلى تخطيط الجديدة. ومع ذلك، فهذه خطوة أولى لمواجهة التحديات المستقبلية بداية بعد الربيع العربى اللبى في العام 2011 وحتى تتحقق قيم الديمقراطية. كانت ليبيا تحاول أن تغير النظام في الحياة الوطنية والدولية. وهناك مرحلة من مراحل في محاولة تطبيق الديمقراطية في ليبيا. كان العام 2016-2017 من فترة مزدحمة إلى حد كبير ما حدث في السياسة الليبية، خاصة بعد اتفاق السياسي في العام 2015. وبعد الربيع العربى، لم تربح القوة السياسية الإسلامية في ليبيا بعد الانتخابات، لكنها استفادت بقواعد مهمة في مختلف المناطق، وساهمت بشكل كبير في تطوير الديمقراطية في ليبيا.

5. السياسة الإسلامية في سوريا واليمن: أكثر التأثير والأزمة المستمرة

تعتبر الربيع العربى كوسيلة لمقاومة النظام الاستبدادي الذي بدأ في تونس إلى اضطرابات سياسية ومنازعات في عدد من دول الشرق الأوسط بما في ذلك سوريا واليمن. إن مطالب التغيير من جهة الشعب عبارة عن إجبار نظام الدكتاتورية في سوريا على الإطاحة، وكذلك لم تتمكن الدولة من إنشاء دولة ديمقراطية في اليمن. حيث حدث في واقع البلدين إلى صراع قوية بين الطوائف، وإلى التطرف

والإرهاب، وتدخل العسكرية نتيجة لإشراك القوة السياسية الإقليمية العالمية. وقد أدت المعركة بين نظام الدولة الدكتاتورية مع جماعات المعارضة المطالبة بالتغيير إلى استقطاب الحركة في شكل مقاومة مسلحة من خلال الجماعات المتطرفة وكذلك المعارك السياسية الرسمية التي تقودها الجماعات الإسلامية المعتدلة. حيث برزت قوات سياسية وحركات اجتماعية جديدة ولعبوا دورًا مهما في الصراعات السياسية في سوريا واليمن.

وفي سوريا، تسعى جميع جماعة من الجماعات المتحاربة إلى محاولة على سيطرة البلاد وتحاول أن تمثل زعيم للحكم. ومن بين الجماعات المشاركة في الصراعات السياسية في سوريا، **أولاً،** من الفراق العلمانية التي تشكل "لجنة التنسيق الوطنية للتحول الديمقراطي"، و"الجيش السوري الحر". **ثانيًا،** جماعة من الحركة الإسلامية المعتدلة مثل جماعة الإخوان المسلمين وهم جزء من المجلس الوطني السوري الذي يتمتع بدعم القواة المقاومة في البلاد، أو الإقليمية والعالمية على حد سواء. وقد تزايد الظرظوف السياسية في سوريا بعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والتمييز، والبطالة، وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان، قد وضعت سوريا في خطر أدت إلى دولة الفاشلة. وكما هو الحال في سوريا، جرت الاضطرابات السياسية االمستمرة بعد الربيع العربي بين اظطربات الاقتصادية اليمنية. حيث يعيش نصف سكان اليمن على خط الفقراء حيث تحصل على سكانها عن دولارين أمريكيين يوميا، و بعد سنوات قليلة من الربيع العربي، تم تصنيف دولة اليمن ضمن قائمة "مؤشر الدول الفاشلة."

كان الربيع العربي في اليمن منذ 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 بدايةا من الاحتجاجات الشعبية الذين طالبوا الرئيس علي عبد الله صالح بالتخلى عن منصبه لباعتبار على أنه فشل في محاولة الاستقرار الاقتصادي في اليمن. وبناء على إلحاح عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، قام الرئيس علي عبد الله صالح عن استعداده للتخلى عن منصبه، حيث بدل مكانه نائب الرئيس عبد ربه منصور الهادي. وبعد ذلك أنشأت الحكومة الانتقالية من قبل مؤتمر حوار وطني مع الأحزاب الرئيسية اليمنية، مثل المؤتمر الشعبى العام وعدد من قوات المعارضة التي ضمتها أحزاب المشترك في اليمن، والتي قامت بائتلاف مع حزب الإصلاح الممثل لجماعة الإخوان المسلمين، والحزب الاشتراكي اليمني، وحركة الحوطي، وعدد من ممثلي المجتمع المحلي من الشباب والنساء الملتزمين ببناء التوافق السياسي في اليمن. ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى هذا التوافق بعد أن قام الشيعة الحوثي في عام 2014 بانتفاضتها، وسيطرت على بعض المئسسات المهمة في عاصمة الصنعاء، واستولوا على القصر الرئاسية والبرلمان. وبعد ذلك في كانون الأول/ديسمبر 2017 تمكنت جماعة الحوثي من اغتيال

الرئيس السابق وعضو في المؤتمر الشعبي العام علي عبد الله صالح في محاولته على الفرار إلى منطقة معرب.[23]

ومن الغالب أن ديناميكيات السياسية في سوريا واليمن بعد الربيع العربي تحت الصراعات السياسية القوية بين القوات الموجودة وجماعات المعارضة والحركة المتمردة. حيث أصبحت القوات العسكرية الشيعية المحترفين حاولوا على الدفاع الوطني بدعم من جماعات الميليشيات الشيعية معاقل للنظام في مواجهة جماعات المعارضة. وأشار بيلماتر أن دعم الجبهة الوطنية الديمقراطية أن يتمكن نظام الأسد من البقاء للسيطرة على الدولة وعلى جميع المئسسات المهمة في كل المجالات وكذلك دعم قوات المسلحة من قبل الميليشيات الشيعية الموالية للنظام، وجماعة «حزب الله» المدعومة من قبل إيران وروسيا .

في أول مقاومة لنظام الأسد وخاصة قبل الربيع العربي، كانت جماعات الإسلامية لعبت دوراً هاماً في سوريا مثل جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات الإسلامية . وأشار المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، فإن جماعة الإخوان هي من إحدى حركات الرئيسية في كل أي اضطرابات السياسية الموجودة في سوريا (Rumman 2013).[24] وكان بعد الربيع العربي، شكلت مجموعة من منظمة الإخوان لجنة حماية المدنيين المنتمين لحركات المقاومة المكلفة بالمساعدة في تعزيز شبكة الجماعات المسلحة من الميليشيات الإسلامية في سوريا. وينتشر معظم أعضائها في مجموعة جماعة أحرار السورية والجيش السوري الحر. ومع ذلك، فإن الإخوان قام بتشكيل ميليشيات خاصة بها تحت اسم مسلحي الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أن جماعات المراسلة الفورية ليست بارزة بشكل خاص في مواجهات الأسلحة مع القوات النظام، إلا أنها تهيمن على المجلس الوطني السوري أنشأها بعض ناشطوا الإخوان خارج البلاد. ويبدو أن القوات الفورية من خلال المجلس الوطني السوري تحظى نجاح أكثر وخاصة بدعم شبكات ناشطات خارجية مقارنة بالجماعات المسلحة في سوريا ما يصل إلى 70 في المئة من السوريين التابعين لجماعة الإخوان ولهم نفوذ ذات الإيديولوجية قوية. وهناك عدد من العلماءالسوريين ذات علاقات قوية مع جماعة الإخوان، مثل مصطفى الشيبائي والشيخ البيوني، والشيخ سعيد حواء المعروف بكتاباته الواسعة حول فكرة الإخوان

[23] Vincent Durac, "Yemen's Arab Spring – Democratic Opening or Regime Maintenance?", *Mediterranean Politics*, Vol. 17, No. 2, 161–178, July 2012.
[24] Mohammad Abu Rumman, *Islamists, Religion, and The Revolution in Syiria*, (Jordania: FES Jordan Published, 2013).

في جميع أنحاء العالم. إضافة إلى ذلك، فإن وجود جماعات السلفية في سوريا سهلت على ظهور حركات الميليشيات المسلحة.

وبالإضافة إلى جماعات مقاومة الإخوان ضد نظام الأسد، قام السلفيون لمقاومة النظام. وكان من بينهم تأثروا كثيرا بالشخصية البارزة مثل جمال القصيمي ، ومحمد راسيد رضا ومحمد ناصر الدين الألباني. وبعد الربيع العربي تزايدت مقاومة النظام، وتم تقسيم السلفيين إلى عدة أجنحة عسكرية لجل المقاومة، من بينها حركة السلفية الجهادية، مثل جبهة النصرة اذات علاقات قوية بمنظمة القاعدة وحركة المهاجرين. في حين أن الجماعات الإسلامية التقليدية من السلفيين شكلت الجبهة الإسلامية و"حركة الفجر". ومن بين جماعاتها "الجبهة الإسلامية" و"أحرار الشام"، و" فجر الإسلام"، و"لواء الحق"، و"جماعة الإسلامية الأخرى. ومع ذلك فإن الحركة الإسلامية في سوريا أكثر نشاطًا لمكافحة النظام في سوريا كتنظيم القاعدة في دول الشرق الأوسط. وتنظيم القاعدة لها شبكات الواسعة في ميدان الصراع السوري خاصة بعد الربيع العربيمما جعلتها من أكبر حركة المسلحة الإسلامية خلال فترة حرب الإهلية في سوريا. إن وجود حركة "الدولة الإسلامية" أو ما تسمى لـ "الدعش" كحركة المتطرفة لها جذور طويل، التي نشأت توسعت حركاتها أثناء الربيع العربي، ولها علاقات متينة مع تنظيم القاعدة في العراق، بما في ذلك من حركة المسلحة الأخرى مثل جبهة النصرة و حتى جماعة أكثر تطرفًا كجماعة التكفير الجهادي، وأصبحت جزءًا من حركة المقاومة ضد نظام الأسد.

وفي وقت النفس، استمرت الصراعات السياسية في اليمن منذ إنشاء الدولة اليمنية الحديثة تحت نظام حزب واحد. ويتجلى ذلك بظهور ثلاث القوات السياسية الرئيسية المتنافسة، بما في ذلك من حزب المؤتمر الشعبي العام التابع الحكومة، والحزب الإسلامي التابع لجماعة الإخوان مع ظهور حزب الإصلاح، ثم حزب الاشتراكي اليمني. ويتألف أعضاء المؤتمر الشعبي العام من علماء وشخصيات البارزة ومفكرين المعروفين في اليمن كالممثل لقوات التقليدية والقبائلية. وأغلبية زعماء هذه الحركات لها علاقات قوية مع قبائل المعروفة في اليمن. ولذلك رأينا أن المؤتمر الشعبي العام لها حركات واسعة في مناطق التقليدية.

وفي وقت نفسه، ضمت أحزاب المعارضة اليمنية مع حزبي الإصلاح وحزب الشعب اليمني ما تسمى بأحزاب الاجتماعية المشتركة. ولا يتجوز إنشاء هذا الائتلاف الطائفية الحزبية عن مخاوف جماعة المعارضة بشأن هيمنة المؤتمر الشعبي العام على هيئة الدولة. حيث يتألف حزب الإصلاح من جماعات القبائل اليمنية وجماعة الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أن أيديولوجية الإخوان وصل إلى حد واسع في شخصية الإصلاح، فإن القبلية السياسية القوية في اليمن خاصة من الإصلاح بني على

التواصل مع نظام التقليدية على أساس القبيلية. أما بالنسبة للحزب الشيوعي اليمنى فإن معظم أعضائه ينتمون إلى الحركة الشيوعية في اليمن. حيث تحمل الحزب بعض قضايا الاقتصادية على اتجاه الاشتراكية وتصميم السياسات الوطنية في جميع المجالات.

فضلاً عن ظهور حركة إسلامية جديدة المتطرفة في سوريا، تحولت الربيع العربي غلى اليمنبداية من انضمام حركة المقاومة ضد نظام صالح. لقد وسعت الاضطرابات السياسية وضعف قوات قيادة الرئيس منصور الهادي، بسبب عدم التأييد من قبل الشعب اليمني وزدخول المقاومة من قبل الجماعات السياسية الإسلامية السائدة. وفي نهاية المطاف، سيطرت جماعة االحوثية على البلاد وخاصة على عاصمة الصنعاء بعد وفاة رئيسها السابق علي عبد الله صالح. وقد كانت سيطرتهم على صنعاء مهما للغاية بالنسبة لجماعة الشيعية منذ بداية حركتها في التسعينيات. حيث وقف الحوثي إمام فساد نظام الاقتصادية والتدخلات لغربية لتحقيق نفوذها في اليمن . بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب القوات العسكرية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي لنظام الهادي مما جعلتها اليمن ميداناً آمنا واسع الأطراف لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. وقد دفع ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية في بعض الدول مما جعلها المملكة العربية السعودية وإيران إلى المشاركة الدائمة في صراع اليمن. وكما هو الحال في سوريا، ازدادت النزعات السياسية في اليمن خاصة من قبل الحكومة لمقاومة القوات الحوثية حيث تدخلت السعودية عسكرياً ضد حكومة منصور هادي من خلال هجمات عسكرية مباشر على قاعدة الحوثي في صنعاء. ومع ذلك، فإن وجود قوات المسلحة المدعومة من إيران سبب في اتمرار الصراع القوية في اليمن.

6. الخاتمة

استناداً إلى المناقشة السابقة، هناك العديد من االمسائل التي يجب الإجابة عليها: أولاً، في العصور الثلاثة الماضية كان هناك ب العلاقة الإيجابية بين السياسة الإسلامية والديمقراطية. حيث يرى المسلمون الديمقراطيون أن الإسلام له أساس تبين أنه تتماشى مع القيم الديمقراطية، سواء في النص القرآن أوالسنة أو تحت السياق التاريخية مثل عهد خلفاء الراشدين (632- 668 م) التي تعطي احتراماً هائلاً لقوة الأمة بشكل مباشر وفي صورة نظام تمثيلي. بل إن مبادئ الديمقراطية وجذورها السياسية يمكن أن يقال إنها الأولى مناهج في العالم وخاصة في عصر الحديث حيث كان الغرب لا يزال في مسحة ملكية استبدادية.وعلى العكس من النظام الديمقراطية العلمانية، وإن صياغة الديمقراطية في العالم الإسلامي لها معاييرها الخاصة، التي تستند أسسها الأساسية (الكلاسيكية إلى

خزانة الحديثة) إلى مبادئ الاجتهاد والشورى والاجماع التي لا يتعارض جوهرها الأساسي (فلسفيًا) مع الديمقراطية.

تعتبر الإسلاميون المقاتلون من أجل تطلعاتهم السياسية على أساس سياق المكنية أوالزمانية. فإن النظام السياسي وطابع النظام الحكم الموجودة في كل دول مناسبا مع الحركات الاجتماعية الحديثة للتعبير عن تطلعاته السياسية. وقد شجع المناخ الديمقراطية في كل دول من الدول الإسلامية في هذا البحث وفقًا لتحدّيات السياسة الإسلامية . وفي الدول التي طبقت أنظمة سياسية ديمقراطية، مثل المغرب وتونس والكويت، من الممكن بالتمكين السياسات الإسلامية بشكل الواسع. وهذا على العكس من الدول غير الديمقراطية التي لا تفسح المجال لنمو المجتمع المدني حيث تشد الشبكات السياسية، لذلك تكثر الاضطرابات السياسية، مثل ليبيا ومصر وسوريا واليمن. فالسياسة الإسلامية سوف تميل إلى التشدد وتصبح متطرفة كما حدث في المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة. بل على العكس من ذلك، في قطر، على الرغم من عدم الديمقراطية، إلا أن نظام آل ثاني ليس معاديًا للحركات الإسلامية، بل يستخدم "السياسات الخيرية" لدعم الحركات الإسلامية في الأنشطة غير السياسية.

ثانيًا، بالنظر إلى الأحداث الموجودة في دول الشرق الأوسط، يبدو أن جماعة الإخوان المسلمين هي مظهر من مظاهر السياسة الإسلامية التي تشارك بنشاط في كل مجالات الحياة السياسية من خلال تصميم الديمقراطية في البلاد. ويمكن لبعضها أن يؤدي أ تخطيط سياسيا واسعا في الانتخابات، مثل فوز حزب النهضة الإسلامي في تونس (2011) وفوز حزب العدالة بمصر (2011-2012)، فضلاً عن انتقال السلطة في ليبيا الذي يهيمن عليه أيضًا أشخاص لديهم مؤشرات على جماعة الإخوان المسلمين مثل حزب العدالة والتنمية (2012).

ثالثًا، أصبح الحركات السياسية الإسلامية بشكل عام أكثر خصوبة في الدول ذات الظروف الاقتصادية المتطورة، بما في ذلك من الدول ذات الحالات الاقتصادية الواسعة، والظروف الفاسدة لأموال الدولة. وفي حالة المملكة العربية السعودية، تزداد هذه الحركة نشاطًا مع ضعف الاقتصاد السعودي، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية كلما اتسعت الحركة الإسلامية. وهذا هو الحال أيضا في الكويت حيث تحول كثيرا ويتركز في بيئة النظام الدولة. وفي البحرين، لا يتطور الاقتصاد بالمساواة بين الجماعات الشيعية التي تشعر بأنها غير قادرة على الحصول على اهتمام ودعم ومساعدة من قبل النظام آل خليفة. كما هو الحال في قطر والإمارات العربية المتحدة حيث توزيعت

الاقتصادية أكثر توزيعًا حتى تجمد السياسة الإسلامية. وفي الجزائر حصل على فشل التنمية في مجال الاقتصاد وهو أيضا قضية هامة للجماعات السياسية الإسلامية لتطلع باعتبارها حركة معارضة ضد الحكومة. وأما في تونس، أدت الظروف إلى الثغرات الكبيرة، وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الفقر، إلى خيبة الأمل من الجماعات السياسية الإسلامية، التي حصلت على أصوات كبيرة تتماشى مع النظام الديمقراطية منذ الربيع العربي .

إن سياسة الحكومة الدكتاتورية تجاه الحركة الإسلامية ستشجع الاتجاه السياسي الإسلام على اتخاذ إجراءات ضد سياسة الحكومة. وفي الكويت، أصبحت الحركة الإسلامية أكثر الجماعات المعارضة برد فعل بسبب نظام الدولة المؤيدون على الأقلية الشيعية للحصول على الدعم. وتعرض حكام البحرين لضغوط من الأغلبية الشيعية بسبب سيطرتهم السياسية في البرلمان. وكانت السعودية لها أهدافًا معينا لهجوم جماعات الشيعية وداعش بسبب سياساتها المتطرفة نحو الوهابية وتخويف الحركات الإسلامية غير الوهابية. وقد عززت الحركات الإسلامية مثل الصحوة الإسلامية موقفًا نقديًا تجاه الحكام الاستبدادية ف السعودية، لكنها لم تتمكن من المساهمة في نمو الديمقراطية السعودية، بل على العكس من ذلك فإن في قطر تكون النظام مداعمة للحركة الإسلامية، فالحركة الإسلامية تركزت على جوانب التدين وحدها ولن تترك واجباتها الرئيسية وتدخل على كل مجالات السياسية. وفي الجزائر، حيث تطبق الحكومة السياسة القمعية على السياسة الإسلامية، مما أدى إلى عدم الاستقرار لفترة طويلة بسبب ظهور حركات مقاومة سياسية ومسلحة على حد سواء كما تفعل الجبهة الإسلامية للإنقاذ. واعتمد ذلك من قبل نظام مصر في مرحلة ما بعد الانقلاب في عام 2013 حيث كانت هناك سياسة قمعية تجاه الحركة الإسلامية، مما جعلت جماعات السياسية الإسلامية غير قادرة على القيام في تصميم الديمقراطية.

رابعًا، إن الواقع السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في 15 من الدول المذكورة تبين أن وصم الاستثنائية الإسلامية ا تتعلق بعدم الاتساق بين الإسلام والديمقراطية وهو في الواقع أمر غير صحيح، لأن السياق السياسي للشرق الأوسط هو على ما يبدو تعبير عربي عن الاستثنائية على عدم ديمقراطية في معظم الدول العربية وليس في العالم الإسلامي فحسب، وإن عدمية الديمقراطية خاصة في العالم العربي عبر العصور تبين أنها ليست نتيجة للديمقراطية غير المتوافقة مع الإسلام، وذلك بسبب ظاهرة تاريخ العربي لا يناسب مع الديمقراطية - بل إن الكثيرين من الناحية الموضوعية تتعارض مع روح التعاليم الإسلامية للتداول والمشاورة عليهم في كميغ شؤونهم، ثم عندما يتم التوصل إلى اتفاق واستسلم الله.

وكانت تجربة السياسة الإسلامية في الجزائر والتركية في أوائل التسعينيات بكل سلبياتها مصدرا يلهم نهضة السياسة الإسلامية في جميع الدول في الشرق الأوسط. ومن الواضح أنه عندما حصل حركة المماثلة التي تظهر في عدد من الدول، فليس من المستغرب أن يشير مجلة " The Economist" في أبريل 2011، أن الدين ستصبح من إحدى القوات الدافعة نحو الصحوة العربية اليوم.

المراجع

الكتب والمجلات

A.A. Sikainga, "Northern Sudanese political parties," in M.W. Daly and A.A. Sikainga (Eds.) *Civil War in the Sudan* (London and New York: British Academic Press, 1993).

Abdel Ghaffar M. Ahmed, *One Against All: The National Islamic Front (NIF) and Sudanese Sektarian and Secular Parties*, (Bergen: CMI, 2008).

Abdurrahman M. Abdullahi, The Islah Movement: Islamic Moderation in War-torn Somalia, http://www.hiiraan.com/oct2008/ISLAH.pdf,

Alfred Stepan and Graeme B. Robertson, "*Arab, not Muslim, Exceptionalism*," *Journal of Democracy*, 15, no.4 (Oct 2004).

Anne Wolf, *Political Islam in Tunisia: The History of Ennahda* (New York: Oxford University Press, 2017).

Azzedine Layachi, "Political Liberation and The Islamist Movement in Algeria," *The Journal of North African Studies*, (2004).

Bassam Tibi,*The Challenge of Fundamentalism : Political Islam and The World Disorder* (London: University of California Press, 1998).

Carolyn Fluehr-Lobban, *Islamic law and society in the Sudan* (New York: Routledge, 1987).

Christopher Boucek, "Saudi Fatwa Restrictions and the State-Clerical Relationship," *Carnegie Endowment*, 27 October 2010. https://carnegieendowment.org/sada/41824 diakses 15 Oktober 2018.

Christopher S. Chivvis, Keith Crane, Peter Mandaville, Jeffrey Martini, *Libya's Post-Qaddafi Transition: The Nation-Building Challenge*, dalam http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research.../RAND_RR129, *diunduh pada 26 Agustus 2013.*

David Commins, *Islam in Saudi Arabia* (London and New York: I.B. Tauris, 2015), hlm. 144-145.

David Commins, *The Wahhabi Mission and Saudi Arabia* (London and New York: I.B. Tauris, 2006).

Dhuroruddin Mashad, "Demokrasi dan Munculnya Kekuatan Politik Islam di Tunisia, Mesir dan Libya", dalam *Agama dan Demokrasi Munculnya Kekuatan Politik Islam di Tunisia, Mesir dan Libya*, (Bandung: Pustaka Jaya, 2016).

Emmanuel Karagiannis, "Political Islam and Sosial Movement Theory: The Case of Hizb ut-Tahrir in Kyrgyzstan," *Religion, State & Society*, Vol. 33, No. 2, June 2005.

Eugenio Dacrema, “New emerging balances in the post-Arab Spring: the Muslim Brotherhood and the Gulf monarchies,” ISPI Analysis, no. 155, January 2013.
Fakhry Ghafur, “Kekuatan Politik Islam di Bahrain: Politik Diskriminasi Monarki” dalam *Kekuatan Politik Islam di Bahrain, Qatar, dan Lebanon* (Jakarta: UI Press, 2017).
Graham E. Fuller, *The Future of Political Islam* (New York: Palgrave Macmillan, 2004).
Guilain Denoeux, “The Forgotten Swamp: Navigating Political Islam”, *Middle East Policy*, Vol.IX, No.2, 2002.
James M. Dorsey, “Wahhabism vs. Wahhabism: Qatar Challenges Saudi Arabia,” RSIS Working Paper series, no. 262 (September 2013).
Jean Claude Vatin "Relegious Resistance and State Power in Algeria", Ali H. Dessauki & Alexander Cudsi (eds.), *Islam and Power* (London, Croom Helm, 1981).
John O. Voll, “The Evolution of Islamic Fundamentalism in Twentieth-Century Sudan,” in Gabriel R. Warburg and Uri M. Kupferschmidt (Ed.) *Islam, Nationalism, and Radicalism in Egypt and Sudan* (New York: Praeger, 1983).
Kuwait Study Group, *The Experience of Parliamentary Politics in the GCC* (London: Chatham House, 2012).
M. Hamdan Basyar, *Pertarungan dalam Berdemokrasi: Politik di Mesir, Turki, dan Israel* (Jakarta: UI Press, 2015).
M. Tessler, “The origins of popular support for Islamist movements: a political economy analysis”, dalam J. P. Entelis (ed.), *Islam, Democracy, and the State in North Africa* (B1oomington: Indiana University Press, 1997).
Martin Beck and Simone Huser, “Political Change in the Middle East : An Attempt to Analyze the “*Arab Spring*”, German Institute of Global and Area Studies Working Paper, No.203, August 2012.
Masami Nishino, "Muhammad Qutb’s Islamist Thought: A Missing Link between Sayyid Qutb and al-Qaeda?" NIDS Journal of Defense and Security, no. 16, (Dec. 2015)
Michael S. Casey, *The History of Kuwait* (Westport, CT: Greenwood Press, 2007).
Mohammad Abu Rumman, *Islamists, Religion, and The Revolution in Syiria*, (Jordania: FES Jordan Published, 2013).
R. Hrair Dekmejian, *Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World. 2nd ed.* (New York: Syracuse University Press, 1995).
Riza Sihbudi, *Menyandera Timur Tengah* (Bandung: Mizan, 2007).
Robert Dahl, *Demokrasi dan Para Pengkritiknya* (Jakarta: Yayasan Obor Indonesia, 1992).
Shafeeq N Ghabra, “Balancing state and society: The Islamic movement in Kuwait,” *Middle East Policy* no. 5/2 (May 1997).
Stephane Lacroix, *Awakening Islam: The Politics of Religious Dissent in Contemporary Saudi Arabia*, trans. by George Holoch, (Cambridge: Harvard University Press, 2011).
The Carter Center, *Legislative and Presidential Elections in Tunisia: Final Report* (Atlanta: The Carter Center, 2014).
The Carter Center, *National Constituent Assembly Elections in Tunisia* (Atlanta: The Carter Center, 2011).
The Carter Center, *The 2014 Constitutional Drafting Assembly Elections in Libya: Final Report* (Atlanta: The Center Canter, 2014).
Toby Matthiesen, *Al Khalij Ath Thaifi wa Ar Rabi’ Al Arabi* (Beirut: Arab Network for Research and Publishing, 2014).
Vincent Durac, “Yemen’s Arab Spring – Democratic Opening or Regime Maintenance?”, *Mediterranean Politics*, Vol. 17, No. 2, 161–178, July 2012.
Yagoub Al-Kandari, *Tribalism, Sektarianisme, and Democracy in Kuwaiti Culture* (Kuwait : Kuwait Universty Press, 2014).

الحوار والمناقشات

Discussion with Rachid Ghanouchi in Tunis, at April 19, 2018.
Dr. Engkos Kosasih, Focussed Group Disscussion in UIN Sunan Gunung Jati, Bandung, at May 26, 2015.

البيانات

Bahrain Election Report, National Democratic Institute, https://www.ndi.org/.../2392_bh_electionsreport_.
Libya Election 2012, www.hnec.ly, August 2013.
NDI, *Final Report On The 2014 Legislative And Presidential Elections In Tunisia*..
The Failed State Index 2011, The Fund for Peace, www.fundforpeace.org. Accessed at Sepetember 2015.

الإنترنيت

Ethan Bronner dan Michael Slackman, "Saudi Troops Enter Bahrain to Help Put Down Unrest," The New York Times, March 2011. https://www. Nytimes.com/2011/03/15/world/middleeast/15bahrain.html
Jeffrey Goldberg "The Modern King in the Arab Spring," *the Atlantic*, April 2013. https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2013/04/monarch-in-the-middle/309270/ Accessed at October 2018.
Mohamed Mokhtar Qandil, "The Muslim Brotherhood and Saudi Arabia: From Then to Now," The Washington Institute, May 2018, https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/the-muslim-brotherhood-and-saudi-arabia-from-then-to-now.
Stéphane Lacroix, "Saudi Arabia's Muslim Brotherhood predicament," The Washington Post, March 2014, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2014/03/20/saudi-arabias-muslim-brotherhood-predicament/?utm_term=.f3b04fe78fc2
Sultan al-Qassemi, "The Brothers and the Gulf", *Foreign Policy*, (14 December 2012). Lihathttp://foreignpolicy.com/2012/12/14/the-brothers-and-the-gulf/. Accessed October 2017.
http://www.economist.com/blogs/pomegranate/2013/03/tunisias-economy
https://www.bbc.com/indonesia/dunia/2013/07/130725_tunisia_pembunuhan. Accessed October 2018.
"Inside the Saudi town that's been under siege for three months by its own government," Independent, August 2017, http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/saudi-arabia-siege-town-own-citizens-government-kingdom-military-government-awamiyah-qatif-a7877676.html
"Lebanese Families Given 48 hours to leave the UAE," Al-Arabi, March 2015, https://www.alaraby.co.uk/english/news/2015/3/18/lebanese-families-given-48-hours-to-leave-the-uae
"Libyan Political Agreement". As signed on 17 December 2015. Diunduh dari https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/Libyan%20Political%20Agreement%20-%20ENG%20.pdf. Accessed at Octber 2018.

"Saudi protesters fire-bomb intelligence building in Qatif," Middle East Eye, 11 January 2016, http://www.middleeasteye.net/news/saudi-protesters-fire-bomb-intelligence-building-qatif-843608836
"Tunisia election results: Nida Tunis wins most seats, sidelining Islamists," dalam https://www.theguardian.com/world/2014/oct/30/tunisia-election-results-nida-tunis-wins-most-seats-sidelining-islamists. Accessed at October 17, 2018.
"Tunisia, Ennahda Mundur untuk Akhiri Krisis Politik," dalam *Kompas, 30 September 2013*.
"Tunisia's Ennahda Withdraws-but Why?" dalam https://www.dw.de/tunisia-ennahda-withdraw-but-why/a-17130859, Accessed at October 2 2013.

محمد حمدان بشر، الباحث بمركز البحوث السياسي، المعهد الإندونيسي للعلوم (LIPI) السابق ، البريد الإلكتروني :hbasyar@gmail.com

دورر الدين مشهد، الباحث بمركز البحوث السياسي، المعهد الإندونيسي للعلوم (LIPI) السابق البريد الإلكتروني : dhuro_p2p@yahoo.com

نوستلغياون وحيودي، الباحث بمركز البحوث السياسي، المعهد الإندونيسي للعلوم (LIPI) السابق البريد الإلكتروني : wan_jauzy@yahoo.com

محمد فخري غفور، الباحث بمركز البحوث السياسي، المعهد الإندونيسي للعلوم (LIPI) السابق البريد الإلكتروني : fachryghafur@gmail.com

al-Jami'ah
JOURNAL OF ISLAMIC STUDIES

#2609 Review

Submission To Be Reviewed

Title	As-Siyasah al-Islamiyyah fi asy-syarq al-ausath ba'da tsaurah ar-rabi' al-`arabi
Journal Section	Articles
Abstract	*After the Arab Spring, a several of countries in the Middle East undergoi to the transformations in various aspects, especially in social and politic aspect. This paper focussed on religious and political issues in various countries of the Middle East, starting from 2013 to 2018 by fifteen case countries (Tunisia, Algeria, Egypt, Libya, Morocco, Sudan, Somalia, Lebanon, Syria, Yemen, and the Kingdom of Saudi Arabia, Qatar, Bahra United Arab Emirates and Kuwait). Some of countries were not affected "excluded" from the Arab Spring revolution and as well countries that w slightly affected, and there also countries have great influence through t the regime change from dictatorship to democracy, In this case have a major impact on the position of authoritarian regimes –both stable authoritarian regimes and unstable authoritarian regimes-. This paper a shows that several countries in the Middle East, especially countries tha members of the Gulf Cooperation Council (GCC) are able to rise from th reality of democracy and regime change. The political and social phenor show the new of opposition power is a manifestation of the political and social dynamics in the Middle East.*
Submission Editor	Executive Editor
Submission Metadata	VIEW METADATA

Review Schedule

Editor's Request	2022-09-20
Your Response	2022-11-02
Review Submitted	2023-02-03
Review Due	2022-10-18

Review Steps

1. Notify the submission's editor as to whether you will undertake the review.
   Response Accepted

2. If you are going to do the review, consult Reviewer Guidelines below.

3. Click on file names to download and review (on screen or by printing) the files associate with this submission.
   Submission Manuscript 2609-5293-1-RV.DOCX 2021-12-10
   Supplementary File(s) None

4. Click on icon to fill in the review form.
   Review Form

5. In addition, you can upload files for the editor and/or author to consult.
   Uploaded files None

6. Select a recommendation and submit the review to complete the process. You must ente review or upload a file before selecting a recommendation.
   Recommendation **Resubmit Elsewhere** 2023-02-03

Reviewer Guidelines

1. The title of the article submittd to Al-Jami'ah should reflect a specific focus of study, base researches--be they library or fieldwork researches--and thus the author can have a genera statement and sub-title specifically confining the scope of study

2. The article submitted should be based on research--be it library or fieldwork or other kin researches

3. The article should present bibliography which entails primary sources--books, manuscrip interviews, or observation--and updated secondary sources from books or peer reviewed journals

4. The article should contain an argument/thesis/finding which contribute to scholarly discu in a field of study which should clearly be mentioned and systematically presented in abstra content, and conclusion

5. The article should use good English, or at least can be understood; the author is fully responsible in fixing and editing English; the copy editor of Al-Jami'ah is responsible only fo minor typos and understandable grammatical erros

6. The style and format, including the structure of article, footnotes, bibliography, should fo those of Al-Jami'ah

ISSN: 0126-012X (p); 2338-557X (e)
Al-Jami'ah Research Centre
Yogyakarta - Indonesia

All publicat
by *Al-Jami'ah Journal of Islamic Studies* are licer
und
Creative Commons Attribution-NonCommercia
International Lic

Archive

ACTIVE **ARCHIVE**

ID	MM-DD ASSIGNED	SEC	TITLE	REVIEW	EDITOR DECISION
2951	2023-01-16	ART	APPLYING PROJECT MANAGEMENT TOOLS FOR MANAGING LEGAL...	Resubmit for Review	—
2609	2022-09-20	ART	AS-SIYASAH AL-ISLAMIYYAH FI ASY-SYARQ AL-AUSATH BA'DA...	Resubmit Elsewhere	—
2549	2022-08-18	ART	PROOF OF FILIATION BY DNA FINGERPRINTING IN QATARI LAW...	Revisions Required	Revisions Required
2567	2022-06-15	ART	QUO VADIS ACEHNESE SHARI'A: A CRITICAL APPROACH TO THE...	Revisions Required	Accept Submissio
2911	2023-01-16	ART	QUR'ANIC EXEGESIS AS A SOCIAL CRITIQUE: A STUDY ON THE...	Revisions Required	—

1 - 5 of 5 Items

ISSN: 0126-012X (p); 2338-557X (e)
Al-Jami'ah Research Centre
Yogyakarta - Indonesia

All publicat
by *Al-Jami'ah Journal of Islamic Studies* are licer
und
Creative Commons Attribution-NonCommercia
International Lic